

ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة التاسعة (اليوم الاول)

من الدورة العادية الرابعة لمجلس الامة الثاني عشر المنعقدة في ١٣/شعبان/١٤١٧ هجرية الموافق ١٩٩٦/١٢/٢٤ ميلادية.

العدد (٩) الجلد (٣٤)

جدول الاعمال

	الصفحة
١ – تلاوة ملخص محضر الجلسة السابقة.	٣
٢ – تلاوة الاجازات والاعتذارات:–	٣
أ – طلب معذرة مقدم من سعادة النائب حمزه منصور المحترم.	
ب – طلب معذرة مقدم من سعادة النائب عبدالمنعم ابو زنط المحترم.	
٣ – أ – تلاوة قرار اللجنة المالية والاقتصادية رقم (٢) تاريخ ١٩٩٦/١٢/٢١ والمتضمن مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٧.	٤
ب – مناقشة قرار اللجنة المالية والاقتصادية رقم (٢) من قبل السادة النواب واقراره:–	
وتحدث السادة النواب التالية اسماءهم:–	
١ – سعادة السيد مفلح اللوزي.	
٢ – سماحة الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني.	
٣ – معالي الدكتور نادر ابو الشعر.	
٤ – سعادة السيد صالح شعواطه.	
٥ – معالي الدكتور طراد القاضي.	
٤ – تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.	٤٢

عينت يوم الاربعاء ١٩٩٦/١٢/٢٥ الساعة العاشرة صباحاً.

بسم الله الرحمن الرحيم

محضر الجلسة

في تمام الساعة (الحادية عشرة) من صباح يوم (الثلاثاء) الموافق ١٩٩٦/١٢/٢٤ ميلادي.

عقد مجلس النواب جلسته (التاسعة) من الدورة (العادية الرابعة) برئاسة (معالي المهندس سعد هايل السرور وسماحة الشيخ عبدالباقي جمو وحضور أمين عام مجلس النواب الدكتور محمد المصالحه).

وتغيب بإجازة من الاعضاء السادة : السيد بدر الرياطي.

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة : السيد عبدالمنعم ابو زنط، السيد حمزه منصور، السيد سميح الفرح، السيد ذيب أنيس

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة : د . ذيب عبدالله، د . همام سعيد، معالي المهندس منصور بن طريف، السيد بسام حدادين، معالي السيد محمد داوديه.

وحضور من الحكومة:-

١ – **دولة السيد عبدالكريم الكباريتي** : رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الدفاع

٢ – **معالي الدكتور عبدالله النسور** : وزير التعليم العالي

٣ – **معالي الدكتور عوض خليفات** : وزير الداخلية

٤ – **معالي المهندس عبدالهادي المجالي** : وزير الاشغال العامة والاسكان

٥ – **معالي السيد عبدالكريم الدغمي** : وزير العدل

٦ – **معالي السيد جمال الصرايره** : وزير البريد والاتصالات

٧ – **معالي المهندس سمير قعوار** : وزير المياه والري

٨ – **معالي المهندس علي ابو الراغب** : وزير الصناعة والتجارة

٩ – **معالي الدكتور صالح ارشيدات** : وزير السياحة والآثار

١٠ – **معالي الدكتور عبدالرزاق طبيشات** : وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة

١١ – **معالي الدكتور عارف البطاينه** : وزير الصحة

١٢ – **معالي الدكتور عبدالسلام العبادي** : وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية

١٣ – **معالي الدكتورة ريما خلف** : وزير التخطيط

١٤ – **معالي الدكتور هاشم الدباس** : وزير الطاقة والثروة المعدنية

١٥ – **معالي السيد محمد الذويب** : وزير دولة للشؤون البرلمانية

١٦ – **معالي السيد هشام التل** : وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء

١٧ – **معالي المهندس حماد ابو جاموس** : وزير التنمية الاجتماعية

١٨ – **معالي المهندس منير صوبر** : وزير التموين

١٩ – **معالي الدكتور عبدالحافظ الشخانبه** : وزير العمل

٢٠ – **معالي السيد مفلح الرحيمي** : وزير الدولة

٢١ – **معالي الدكتور أحمد القضاة** : وزير الثقافة

٢٢ – **معالي الدكتور مصطفى شنيكات** : وزير الزراعة

٢٣ – **معالي السيد محمود الهويمل** : وزير دولة

٢٤ – **معالي السيد محمد عوده نجادات** : وزير دولة

٢٥ – **معالي السيد مروان عوض** : وزير المالية

٢٦ – **معالي الدكتور مروان المعشر** : وزير الاعلام

٢٧ – **معالي الدكتور كمال ناصر** : وزير التنمية الادارية

٢٨ – **معالي المهندس ناصر اللوزي** : وزير النقل

وحضر من الامانة العامة : نذير عطيات ، علي الحسبان ، محمد الرديني ، غسان النجداوي.

معالي رئيس المجلس

بسم الله الرحمن الرحيم



النصاب قانوني اعلن بدء الجلسة، السيد الامين العام جدول الاعمال.

السيد الامين العام

بسم الله الرحمن الرحيم

١ – تلاوة ملخص محصر لجلسة السابقة.

معالي رئيس المجلس

يعفى؟ يعفى.

السيد الامين العام

٢ – تلاوة الاجازات والاعتذارات:

أ – طلب معذره مقدم من سعادة النائب السيد حمزه منصور المحترم.

ب – طلب معذرة مقدم من سعادة النائب السيد عبدالمنعم ابو زنط المحترم.

معالي رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم على معذرة السادة النواب؟

موافقون.

السيد الامين العام

٣ – أ – تلاوة قرار اللجنة المالية والاقتصادية رقم (٢) تاريخ ١٩٩٦/١٢/٢١، والمتضمن مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٧.

معالي رئيس المجلس

سعادة مقرر اللجنة المالية والاقتصادية.

السيد علي الشطي مقرر اللجنة المالية والاقتصادية

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار رقم (٢)

قرار اللجنة المالية والاقتصادية لمجلس النواب الثاني عشر حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٧

معالي الرئيس،،

حضرات السادة النواب المحترمين..

اجتمعت اللجنة المالية والاقتصادية لمجلس النواب بنصابها القانوني عدة اجتماعات ابتداءً من تاريخ ١٩٩٦/١٢/٧ ولغاية ١٩٩٦/١٢/٢٢ برئاسة سعادة المهندس عبد موسى النهار رئيس اللجنة وحضور مقرر اللجنة سعادة النائب السيد علي الشطي وأعضاء اللجنة أصحاب المعالي والسعادة السادة:–

د . عبدالرزاق طبيشات، م . علي ابو الراغب، د . هاشم الدباس، د . نادر ابو الشعر، محمد الحنيطي، د . محمد عويضه، شفيع الفرخ.

وحضر جانباً من اجتماعات اللجنة معالي المهندس سعد هايل السرور رئيس مجلس النواب.

كما حضر جميع اجتماعات اللجنة معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية السيد محمد الذويب وسعادة الدكتور كمال الشاعر مقرر اللجنة المالية لمجلس الاعيان.

كما حضر جميع هذه الاجتماعات معالي وزير المالية السيد مروان عوض وعطوفة مدير دائرة الموازنة العامة السيد عبدالرحمن العجلوني وكبار موظفي وزارة المالية ودائرة الموازنة العامة.

كما حضر جانباً من اجتماعات اللجنة أصحاب السماحة والمعالي والسعادة النواب السادة: عبدالباقي جمو، د . عبدالله النسور، عبدالرؤوف الروابده، م . عبدالهادي المجالي، جمال الخريشا، م . منصور بن طريف، توفيق كريشان، هاني المصالحه، عبدالعزيز جبر، فواز الزعبي، خالد عبدالنبي العجارمه، خليل حدادين، د . محمد عضوب الزبن.

وحضر جانباً من اجتماعات اللجنة عطوفة الدكتور محمد المصالحه أمين عام مجلس النواب.

وبتاريخ ١٩٩٦/١٢/٨ اجتمعت اللجنة المالية مع معالي وزير المالية وعطوفة مدير دائرة الموازنة العامة في لقاء خصص لموضوع الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٧، واستمعت اللجنة من معالي الوزير الى شرح مطول ومستفيض لأهم الملامح الرئيسية التي تضمنها مشروع الموازنة العامة في ظل الظروف الحالية وقد وضعت اللجنة خطة عملها في دراسة مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٧.

واجتمعت اللجنة مع أصحاب المعالي السادة:–

معالي الدكتورة ريما خلف/ وزيرة التخطيط

معالي الدكتور زياد فريز/ محافظ البنك المركزي

معالي المهندس عبدالهادي المجالي/ وزير الأشغال العامة والاسكان

معالي المهندس سمير قعوار/ وزير المياه والري

معالي الدكتور مصطفى شنيكات/ وزير الزراعة

معالي الدكتور عارف البطاينه/ وزير الصحة

معالي المهندس منير صوبر/ وزير التموين

معالي المهندس حماد ابو جاموس/ وزير التنمية الاجتماعية

معالي الدكتور عبدالرزاق طبيشات/ وزير الشوون البلدية والقروية والبيئة

معالي الدكتور كمال ناصر/ وزير التنمية الادارية

معالي الدكتور صالح ارشيدات/ وزير السياحة والآثار

معالي الدكتور عبدالله النسور/ وزير التعليم العالي

معالي الدكتور منذر المصري/ وزير التربية والتعليم

وأصحاب العطوفة السادة:–

أمين عام وزارة الصناعة والتجارة

أمين عام وزارة الاشغال العامة والاسكان

أمين عام وزارة المياه والري

أمين عام وزارة السياحة والآثار

أمين عام وزارة الصحة

أمين عام وزارة الزراعة

امين عام سلطة وادي الاردن

مدير عام دائرة الاحصاءات العامة

مدير عام دائرة تشجيع الاستثمار

مدير عام مؤسسة المواصفات والمقاييس

مدير عام مؤسسة المدن الصناعية

مدير عام مؤسسة تنمية الصادرات

مدير عام دائرة العطاءات الحكومية

مدير عام مؤسسة التسويق الزراعي
مدير عام مؤسسة الضمان الاجتماعي
مدير عام صندوق التنمية والتشغيل
مدير عام صندوق المعونة الوطنية
رئيس ديوان الخدمة المدنية

واستضافت اللجنة من القطاع الخاص السادة:-

رئيس غرفة صناعة عمان
رئيس اتحاد الغرف التجارية
رئيس جمعية حماية المستهلك
رئيس اتحاد المقاولين العرب
رئيس اتحاد المزارعين
نقيب ومجلس نقابة مقاولي الانشاءات
نقيب الصيادلة

ووجهت اللجنة المالية الكتب للعديد من الخبراء الاقتصاديين الذين زودوا اللجنة باقتراحاتهم وآرائهم الذي تضمن هذا التقرير جزءاً منها.

وقد بحثت اللجنة مع كافة المسؤولين مختلف جوانب مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٧ فيما يتعلق بالايرادات والنفقات بكافة بنودها وابوابها وفصولها وقدموا للجنة معلومات وبيانات وايضاحات قيمة شكلت جزءاً مهماً من الارضية التي بني عليها مشروع قانون الموازنة العامة كما أوضحوا التوجهات والتطلعات والاهداف التي ترمي الدولة الى تحقيقها من خلال أرقام هذه الموازنة.

وتجد اللجنة من واجبها ان تتقدم من معالي وزير المالية ومدير عام دائرة الموازنة العامة بوافر الشكر والتقدير لروح التعاون التي أبدوها أثناء المناقشات وذلك في إطار من الشعور بالمسؤولية والتعاون البناء والفهم المشترك كما وتشكر اللجنة أصحاب المعالي والعطوفة على مشاركتهم بتقديم الايضاحات والمعلومات التي طلبتها اللجنة كما لا يفوت اللجنة ان تشكر السادة النواب غير الاعضاء في اللجنة المالية الذين ساهموا في اثراء المناقشات في جميع مراحل بحث مشروع قانون الموازنة العامة.

معالي الرئيس،،

حضرات السادة النواب المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسر اللجنة المالية والاقتصادية وهي تتقدم لمجلسكم الكريم بتقريرها وتوصياتها حول مشروع قانون الموازنة العامة للدولة لعام ١٩٩٧، والمتضمن لخطاب الموازنة العامة والذي تقدم به معالي وزير المالية موضحاً فيه الملامح العامة والمرتكزات الاساسية لمشروع القانون.

ونود أن نشير الى أهمية المرحلة التي نعيشها والتي تتطلب منا ضرورة التعامل مع المتغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية ومراجعة السياسات النقدية والمالية للدولة بما يتلاءم مع تلك المتغيرات.

ولا بد لنا من ان نستذكر معاً عمق دراسة مشروع قانون الموازنة العامة واهميته والذي يجسد دور المجلس في مراجعة وتدقيق سياسات الحكومة ونهجها الاقتصادي والمالي والاجتماعي والتحقق من مدى مواكبة تلك السياسات للتطورات والمتغيرات الاقليمية والدولية من أجل بناء وطن قوي منيع قادر على مواجهة التحديات وتحقيق الطموحات والقدرة على معالجة الصعوبات وأية اختلالات اقتصادية واجتماعية بيسر وتخطيط سليم.

معالي الرئيس

السادة النواب المحترمين

ولهذا فقد ركزت اللجنة المنبثقة من مجلسكم الموقر في تناولها بحث الموازنة العامة على سياسات الدولة الاقتصادية التصحيحية والتي عبرت عنها ارقام الموازنة، وحرصاً من اللجنة على الحصول على ادق المعلومات ومناقشتها وايصال قناعاتها الى مجلسكم الموقر فقد تم وضع برنامج شامل لعملها يمكنها من قراءة ومناقشة الذي كان من شأنه موازنات الوزارات والمؤسسات الحكومية ولاستكمال بحث هذا الموضوع وقد تم استدعاء المختصين من مختلف القطاعات الخاصة لمعرفة مدى مراعاة ارقام الموازنة لمتطلبات هذا القطاع وحاجاته من دعم وتشجيع؛ وقد قامت اللجنة بمخاطبة الخبراء الاقتصاديين والمختصين لتزويدها بتصوراتهم وآرائهم ومقترحاتهم حول مشروع قانون الموازنة.

معالي الرئيس

السادة النواب المحترمين

لقد اسفرت مناقشات اللجنة عن جملة من القضايا والمواضيع نرى عرضها على مجلسكم الكريم على النحو التالي:

أولاً : برنامج التصحيح الاقتصادي للاعوام ١٩٩٦ - ١٩٩٨

يهدف هذا البرنامج الى تحقيق مبدأ زيادة الاعتماد على الذات من خلال الوصول الى الاهداف التالية :-

- تخفيض معدل الاستهلاك الكلي.
- تخصيص المزيد من الموارد الذاتية والحكومية نحو الانفاق الاستثماري والرسمالي.
- التخفيف من التوجه نحو الاقتراض الداخلي.
- عدم زيادة المديونية الخارجية، كنسب من الناتج المحلي الاجمالي.
- تخفيض نسبة عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي الى (٩ر٣٪).
- زيادة الاعتمادعلى الايرادات المحلية.
- تحقيق معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي ٥ر٦٪.
- ان لا يزيد ارتفاع المستوى العام للاسعار نسبة ٤٪.

- تحقيق زيادة في الصادرات الوطنية نسبة ٨ر٨٪.
- الاستمرار في تخفيض نسبة الزيادة في المستوردات.
- تخفيض عجز الحساب الجاري ليصل الى أقل من ٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي، ويمكن تحقيق هذه الاهداف من خلال بعض الوسائل التالية:-
- زيادة تحويلات العاملين في الخارج.
- زيادة نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الاجمالي.
- تحسين أداء سوق عمان المالي.

ثانياً : ان اللجنة المالية والاقتصادية وهي تقدر عالياً سعي الحكومة لاستكمال تنفيذ اهداف برنامج التصحيح الاقتصادي وهي تسير قدماً في تحقيقها فانها تأمل من الحكومة العمل على استكمال تحقيق بقية الاهداف الاخرى وذلك من خلال جملة المرتكزات التي ذكرت بخطاب الموازنة.

ثالثاً : الانفاق الجاري :

لاحظت اللجنة المالية زيادة نمو النفقات الجارية المقدرة لعام ١٩٩٧ البالغة (١٤٨١) مليون دينار عما كانت عليه في عام ١٩٩٦ (١٢٩٥) مليون دينار أي بنسبة نمو ١٥٪ في حين ان نسبة نمو النفقات الجارية ما بين عامي ٩٥-٩٦ كانت ٦٪ علماً بأن نسبة نمو الناتج المحلي المستهدف لعام ١٩٩٧ يساوي ٥ر٦٪ وهذا يعني ان الاستهلاك الحكومي يرتفع بنسب تصاعدية بعكس ما هو مستهدف في برنامج التصحيح ويعكس ما ذكرته الحكومة في خطاب الموازنة بخصوص الاتجاه نحو تخفيض الاستهلاك الحكومي اضافة الى ان الزيادة في الانفاق الجاري لا تتناسب مع نسب نمو الانفاق الرأسمالي.

وتلاحظ اللجنة ان كثيرا من مخصصات النفقات الراسمالية تستخدم كنفقات جارية تذهب هدراً لشراء الآليات والمعدات والتي لا تساهم في زيادة الناتج المحلي، وان كثيراً من هذه النفقات غير مبرر ولا يساهم في تحقيق الانتاج المطلوب.

وتوصي اللجنة الحكومة بتقليص حجم هذه النفقات.

رابعاً : المديونية :

تثمن اللجنة جهود الحكومة المتواصلة في تخفيض حجم المديونية من خلال شطب الديون أو تحويلها الى منح ومساعدات وقروض ميسرة او إعادة جدولتها، إلا ان اللجنة ترى أن أعباء المديونية وخدمة الدين الخارجي العام لعام ١٩٩٧ ما زالت كبيرة إذ تبلغ خدمة الدين (٢ر٤٧٨ مليون) دينار مقابل (٢ر٤٥٨ مليون) دينار لعام ١٩٩٦ وقد لاحظت اللجنة أيضاً أن المديونية كانت تنخفض سنة بعد أخرى حتى عام ١٩٩٣، إلا

أن منحنى الدين استمر بالارتفاع منذ العام ١٩٩٣ حتى عام ١٩٩٧، بالرغم من شطب بعض الديون وجدولتها، حيث ان التخفيض في حجم المديونية يعادله توسع أكبر في الاقتراض ولا يقابله نمو بنفس النسبة في الناتج المحلي الاجمالي ولذلك فان اللجنة تطالب الحكومة بإجراء المزيد من الاتصالات مع الدول والمؤسسات المقرضة وتلك التي وعدت بتقديم العون والمساعدة للاردن في هذه المرحلة الانتقالية - مرحلة السلام للوفاء بالعهود التي قطعتها تلك الدول على نفسها - لمساعدة الاردن في تخفيض حجم مديونيته، الامر الذي سيساعد في معالجة الفجوة التمويلية في ميزان المدفوعات وزيادة احتياطات المملكة من العملات الصعبة وافساح المجال لتحقيق المزيد من الاستثمار.

خامساً : المستوى العام للاسعار:

ترى اللجنة ان معدل نمو الرقم القياسي لمستوى الاسعار للاشهر العشرة الاولى من عام ١٩٩٦ والبالغ (٢ر٧٪) حسب جداول خطاب الموازنة اضافة الى ان الارتفاع الحاد لمنحنى الرقم القياسي للاسعار قد تجاوز النسبة التي التزمت بها الحكومة بكثير، حيث ان هذا الارتفاع قد اضعف القدرة الشرائية للاسر الاردنية خاصة اذا ما علمنا ان ٣٦٪ من القوى العاملة تعمل في القطاع العام ذات دخل محدود اضافة الى العاطلين عن العمل من اسر العمال والمزارعين وبهذه المناسبة فان اللجنة توصي الحكومة بضرورة تحسين اوضاع الموظفين بما يكفل معالجة التآكل في رواتبهم وبما يتناسب مع الارتفاع الحاد في الاسعار كما توصي اللجنة بضرورة تشديد الرقابة على الاسعار من قبل وزارة التموين.

سادساً : الفقر والبطالة :

ترى اللجنة ان مشكلتي الفقر والبطالة لا زالتا قائمتين في الاردن، كما انهما بقائهما هاجساً لكل اسرة اردنية لما لهما من آثار اجتماعية سلبية كبيرة وتعطيل للطاقات البشرية المؤهلة والمدربة.

وعلى الرغم من انخفاض معدل البطالة من ١٥٪ الى ١٣٪ سنة ١٩٩٦ - بسبب انفتاح أسواق العمل الخارجية امام المواطنين الاردنيين - الا ان حل هاتين المشكلتين لا يتأتى الا من خلال التنمية الاقتصادية الشاملة المولدة لفرص العمل والى ان يتم ذلك فانه من الضروري ايجاد الوسائل والآليات المناسبة للتخفيف من هاتين المشكلتين وفي هذا المجال فان اللجنة توصي وزارتي العمل والتنمية الاجتماعية بما يلي:-

١ - تفعيل قانون العمل من خلال ضبط العمالة الوافدة وتنظيم سوق العمل واجراء مسح شامل لحاجات التنمية ولفرص العمل المتاحة.

٢ – التوسع في التعليم والتثقيف المهني والتدريب العملي ضمن حاجات سوق العمل.

٣ – معالجة مشكلة العزوف عن العمل في كثير من المهن التي يشغلها الوافدون وذلك عن طريق اعطاء المزيد من الحوافز للعامل المحلي ونشر الوعي الاجتماعي من خلال وسائل الاعلام المختلفة في ضرورة احترام العامل في تلك المهن.

٤ – زيادة نشاطات صندوق المعونة الوطنية وتوسيع مظلته من خلال تعديل نظامه على ضوء التجارب السابقة.

٥ – زيادة نشاطات صندوق التنمية والتشغيل ومعالجة العزوف عن الاستفادة من خدماته وذلك بتسهيل الاجراءات الادارية والمالية ومعاونة المستفيد وارشاده للوسائل الاستثمارية المجزية.

٦ – الاسراع في تقديم حزمة مشاريع "شبكة الامان والسلامة الاجتماعية" والتي تضمن تعزيز المرتكزات الانتاجية والاجتماعية للمواطنين بحيث تمكن الفئات الاقل حظاً من المساهمة بشكل اكبر في النشاط الاجتماعي والاقتصادي. وترى اللجنة ان هذا البرنامج يشكل احد المخارج الحقيقية لمشكلتي الفقر والبطالة – وبهذه المناسبة تثمن اللجنة عالياً ما خصصته الحكومة من اموال لتنفيذ المراحل الاولى من المشروع وتحث اللجنة الحكومة على تأمين الاموال الضرورية لاستكماله.

سابعاً : دعم المواد التموينية :

نظراً لأهمية هذا الموضوع والذي أخذ مداه في الاشهر الاخيرة بعدما اتخذت الحكومة خطوات في سبيل تغيير اسلوب الدعم عن القمح والمواد العلفية. وقيام الحكومة بمهمة التعويض على المواطنين نقداً ولهذه الاهمية قامت اللجنة بدراسة ارقام الدعم والكلفة الحقيقية له فوجدت ان الكلفة لعام ١٩٩٦ بلغت (١٠٢ مليون) دينار بما في ذلك الدعم النقدي مقابل (٦٤ مليون) دينار عام ١٩٩٥ وذلك بسبب ارتفاع الاسعار العالمية في حين ان كلفة هذا الدعم ستبلغ (٧٢ مليون) دينار عام ١٩٩٧ منها (٢١ مليون) رصدت للرواتب والاجور، وتوصي اللجنة الاستمرار في تقديم الدعم وايصاله الى مستحقيه وحجبه عن المقتدرين وتوفيره للفقراء والمعوزين.

ثامناً : مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٧:

قامت اللجنة بدراسة المشروع وترى مايلي:

أ – فيما يتعلق بالسياسات المالية والاقتصادية توصلت اللجنة الى الملاحظات والاستنتاجات التالية:

١ – لقد استندت مؤشرات الموازنة على تقديرات رقمية لنتائج السياسات الاقتصادية خلال عام ١٩٩٦، وترى اللجنة ان من الانسب ان تعتمد تقديرات ارقام الموازنة والمؤشرات الاقتصادية المختلفة على بينات

احصائية دقيقة ما أمكن، مما يقلل من المبالغة في تقدير هذه الارقام.

٢ – تقدر اللجنة جهود الحكومة في سبيل المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار وزيادة احتياطات المملكة من العملات الصعبة.

٣ – لاحظت اللجنة الانخفاض في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي عن النسبة المستهدفة حيث بلغت هذا العام (٢ر٥٪) وكذلك الارتفاع في المستوى العام للاسعار الى نسبة ٢ر٧٪ وزيادة العجز في الميزان التجاري والارتفاع في معدلات الفقر والبطالة وان هذه الامور تستدعي من الحكومة ان تضاعف جهودها للتخفيف من الآثار السلبية لهذه المعوقات.

ب – الايرادات المحلية :

قدرت الايرادات المحلية للعام القادم ١٩٩٧ بمبلغ (٠ر١٦٩١) مليون دينار بما فيها اقساط القروض المستردة مقابل (٠ر١٥٧٣) مليون دينار عن اعادة تقدير ١٩٩٦ أي بزيادة قدرها (١١٨) مليون دينار وبنسبة نمو بلغت ٥ر٧٪).

علماً بأن نسبة تغطية الايرادات المحلية للنفقات العامة لعام ١٩٩٧ تقدر بـ (٣ر٨٨٪) مقابل (١ر٨٦٪) عام ١٩٩٦ وهذا ينسجم مع مبدأ زيادة الاعتماد على الذات.

وترى اللجنة ان تقدير الايرادات المحلية لعام ١٩٩٧ جاء متسماً بالواقعية وفق تصنيف جديد وملبياً لتوصيات اللجنة المالية الواردة في تقريرها لعام ١٩٩٦.

وتدعو اللجنة الحكومة الى اتخاذ الاجراءات المناسبة لزيادة كفاءة تحصيل الايرادات.

جـ – المنح والمساعدات :–

لاحظت اللجنة ان هنالك تراجعا في حجم المنح والمساعدات المقدمة للاردن فقد قدرت بمبلغ (١٦٩) مليون دينار لعام ١٩٩٧ مقابل ٣ر١٩١) مليون دينار اعادة تقدير لعام ١٩٩٦. وتؤكد اللجنة ضرورة اتصال الحكومة بالدول المانحة لزيادة هذه المنح والمساعدات وذلك لتحقيق وفر في الموازنة لاستخدامه في التخفيف من أعباء المديونية.

د – النفقات العامة :

قدرت النفقات العامة لعام ١٩٩٧ بحوالي (١٩١٦) مليون دينار بزيادة قدرها (٩٠) مليون دينار عن عام ١٩٩٦ وبنسبة نمو (٩ر٤٪) موزعة على شقي الانفاق الجاري الرأسمالي وعلى النحو التالي:–

١ – النفقات الجارية :

لدى دراسة اللجنة للنفقات الجارية وبعد استبعاد فوائد القروض الخارجية ودعم المواد التموينية منها تبين ان نسبة نمو هذه النفقات لعام ١٩٩٧ قدر بـ (٦ر٦٪) وهي نسبة تتجاوز السقف الذي تم تحديده في بلاغ دولة رئيس الوزراء والخاص باعداد مشروع قانون الموازنة لعام ١٩٩٧ والبالغة (٤٪).

٢ - النفقات الرأسمالية :

قدرت النفقات الرأسمالية بمبلغ (٤٣٥) مليون دينار لعام ١٩٩٧ وبنسبة نمو تبلغ (٢ر٢٢٪) عن اعادة التقدير لعام ١٩٩٦ بعد استبعاد مخصصات مشاريع الاتصالات والكهرباء والتي تخلو منها موازنة ١٩٩٧ بسبب تحويل هذه المؤسسات الى شركات مساهمة عامة، هذا وتلاحظ اللجنة ان اغلب هذه المخصصات جاءت لمشاريع قيد التنفيذ في حين بلغت مخصصات المشاريع الجديدة حوالي (٥٧) مليون دينار وتؤكد اللجنة ضرورة تطوير القدرة التنفيذية للوزارات والدوائر الحكومية للانتهاء من هذه المشاريع وفق الدراسات المعدة لذلك.

هـ - عجز الموازنة :

جاء في مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٧ ان العجز قبل المنح والمساعدات يقدر بـ (٢٢٥) مليون دينار في حين ترى اللجنة ان العجز يزيد عن هذا الرقم بكثير اذا ما أخذنا بعين الاعتبار تسديد اقساط القروض الخارجية والداخلية والمقدرة بمبلغ (٥ر٢٥٨) مليون دينار وبذلك يكون العجز الحقيقي المقدر لعام ١٩٩٧ هو (٥ر٤٨٣) مليون دينار هذا على اعتبار ان الـ (٩٥) مليون دينار الواردة تحت بند المنح المنتظرة قد تم تحصيلها. وهذا يتطلب التأكيد على الحكومة العمل على تخفيض حجم هذا العجز باتخاذ الاجراءات اللازمة لزيادة الايرادات المحلية من حيث كفاءة التحصيل وتحسين وسائل جبايتها مع ترشيد الانفاق الحكومي غير المبرر.

توصيات اللجنة المالية والاقتصادية :-

معالي الرئيس،،

حضرات النواب المحترمين،،

ان اللجنة المالية والاقتصادية وعلى ضوء ما تبين لها اثناء دراسة مشروع قانون الموازنة لعام ١٩٩٧ وخطاب الموازنة ومناقشات اصحاب المعالي الوزراء والمسوولين في الدوائر الحكومية بحضور ممثلين عن الفعاليات الاقتصادية من القطاع الخاص - وبعد ان استعرضت اللجنة وتوصيات لجان المجلس المالية للسنوات الثلاث الماضية ٩٤ر٩٥ر ١٩٩٦ وذلك ايماناً منها بالعمل المؤسسي لمجلس النواب ومراجعة ما لم يتم انجازه من التوصيات السابقة، فان اللجنة المالية والاقتصادية تتقدم الى مجلسكم الكريم بالتوصيات التالية:-

أولاً : وزارة المالية والبنك المركزي :

أ - وزارة المالية :-

١ - اعتبار كل ما ورد من تحليل وتوصيات اثناء بحث مرتكزات الموازنة التي اعدتها وزارة المالية توصية من توصيات اللجنة المالية والاقتصادية وتأمل اللجنة من الحكومة ان مراعاتها والاخذ بها.

٢ - تخفيض الرسوم الجمركية والضرائب الاخرى المفروضة على وسائط النقل العام المنتج مثل الشاحنات والقلابات وتلك المستخدمة من قبل المزارعين والمقاولين لتعزيز انتاجية هذه القطاعات واعادة بنائها.

٣ - العمل على تحسين أوضاع المتقاعدين القدامى الذين لم يستفيدوا من التعديلات الاخيرة على قانوني التقاعد المدني والعسكري.

٤ - التأكيد على توصيات اللجان المالية السابقة بانتهاج اسلوب اللامركزية في اعداد الموازنة وذلك باعتماد المحافظات في تقديمها لموازنتها بحيث يتم اعدادها بمشاركة كافة الفعاليات في الوحدات الادارية المختلفة حيث تتوفر لديهم المعرفة الاكيدة بأولويات المشاريع والخدمات في مناطقهم.

٥ - توصي اللجنة وللمرة الثانية الحكومة بالالتزام لتقديم موازنات المؤسسات العامة المستقلة اثناء الدورة العادية لمجلس النواب للاطلاع عليها.

ب - السياسة النقدية/ البنك المركزي :

ان اللجنة المالية تقدر الجهود التي بذلها البنك المركزي في سبيل المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار وبناء الاحتياطيات من العملات الصعبة واستكمالاً لتلك الجهود توصي اللجنة بما يلي:

١ - المضي في اجراء تقييم دوري لاجراءات البنك المركزي والمتعلقة بعمليات التحرير النقدي والمالي التي اتخذها البنك مؤخراً بما فيها اجراءات تحديد اسعار الفائدة لما لهذه الاجراءات من أثر على النظام النقدي واجواء الاستثمار.

٢ - تشديد رقابة البنك المركزي على المؤسسات المالية والمصرفية لتجنب وقوع أي منها في مخاطر التعثر لما لها من نتائج خطيرة على الاقتصاد الوطني والمناخ الاستثماري وحقوق المساهمين.

٣ - المضي في مراجعة باقي التشريعات الاقتصادية والمالية مع مراعاة عدم اضافة اية قيود جديدة على حرية التداول بالعملات الصعبة.

٤ - مراقبة البنوك بمزيد من الفعالية لتجنب الوقوع في تعثر أي من المؤسسات المالية والمصرفية لما في ذلك من نتائج خطيرة.

٥ - اجراء تدقيق من قبل هيئات واطراف محايدة للتأكد من سلامة تصفية او دمج المؤسسات المالية المتعددة وتحت رقابة البنك المركزي.

ثانياً : وزارة التخطيط :

أ - توجيه التمويل نحو المشاريع المنتجة والهادفة لبناء الاقتصاد الوطني والمساهمة في انتاج السلع والخدمات تحقيقاً للاكتفاء الذاتي وامكانية التصدير للخارج.

ب - عدم قبول اية شروط تمويلية لا تأخذ

بعين الاعتبار المصالح الوطنية ومشاركة الشركات والمؤسسات الوطنية في تنفيذ المشاريع المتعاقد عليها.

جـ - أن لا يقتصر دور وزارة التخطيط على ادارة القروض والمنح الخارجية بل يجب ان يتعداها الى أن يكون تخطيطها موجها لكل النشاطات الاقتصادية والاجتماعية لكافة القطاعات الانتاجية في المملكة.

د - ان تستمر دائرة الاحصاءات العامة في تحسين اجراءاتها بخصوص اعادة احتساب الرقم القياسي لتكاليف المعيشة بما يتناسب مع سلة السلع المعتمدة وحسب طبقات المجتمع الأردني وتوزيعهم الجغرافي.

هـ - بذل المزيد من الجهود مع الجهات المقرضة والمانحة لتخفيف أعباء الدين الخارجي وذلك من خلال الإيفاء بتعهداتها أثناء مفاوضات السلام وما ترتب على المملكة من استحقاقات لعملية السلام.

ثالثا : وزارة الاشغال العامة والاسكان:

لاحظت اللجنة أن المخصصات المالية المرصودة للمشاريع المختلفة التي تنفذها الوزارة زهيدة وموزعة بشكل غير منتظم على مديريات الاشغال في المحافظات مما يؤدي الى تدني مستوى التنفيذ وعدم القدرة على تلبية حاجات المجتمع. وعليه فإن اللجنة توصي بزيادة مخصصات وزارة الاشغال وتوزيعها بشكل عادل ومنتظم بحيث تتمكن هذه الوزارة من صيانة وتنفيذ الطرق في المملكة والتي يبلغ مجموع اطوالها حوالي (٧٢٠٠ كيلو متر) اضافة الى تعزيز دور الوزارة في اقامة الابنية الحكومية وصيانتها كما توصي اللجنة بما يلي:

أ - رصد مبالغ كافية لصيانة الطرق والابنية وفق مخطط ومبرمج بحيث يحافظ على هذه الثروة الوطنية.

ب - تخصيص مبالغ كافية لاقامة الطرق القروية والزراعية لتسهيل عملية الانتاج في المناطق القروية والزراعية.

جـ - عدم التوسع بانشاء الطرق الرنيسية البديلة او غير الضرورية للنقل العام وتوفير تلك المخصصات للصيانة والمحافظة على الموجود من شبكة الطرق.

د - تحصيل المبالغ المتراكمة على امانة عمان الكبرى من مساهماتها في الطرق النافذة.

هـ - تحويل كافة الاجهزة الفنية للابنية في مختلف الوزارات والدوائر الحكومية الى وزارة الأشغال العامة مثل وزارة التربية والتعليم ووزارة الصحة ودوائر اخرى وجعل مهمات التنفيذ والصيانة الانشائية حصراً في وزارة الأشغال العامة مع انتقال كافة تجهيزاتها معها.

وللعلاقة الوطيدة بين الوزارة وقطاع المقاولات والانشاءات فإن اللجنة تؤكد على ما يلي:

أ - الطلب من مجلس الوزراء إقرار

توصيات ندوة تطوير قطاع الانشاءات التي أقرتها اللجنة الوزارية العليا لتطوير قطاع الانشاءات.

ب - تفعيل قانون نقابة المقاولين وذلك بعدم السماح لمزاولة مهنة المقاولات الا لمن هو مسجل في النقابة وعدم السماح لأي وزارة أو دائرة أو مؤسسة بما في ذلك البلديات بالتعاقد مع أي مقاول غير مسجل في النقابة.

جـ - ان يقوم البنك المركزي وضمن ضوابط معينة بتسهيل مهمة تصدير المقاولات من حيث اصدار الكفالات والتسهيلات المالية.

د - ادراج خدمة المقاولات بالاتفاقيات والبروتوكولات.

هـ - النص في جميع الاتفاقيات او المشاريع التي تطرح عالمياً في المملكة على مساهمة المقاول المحلي بنسبة مجزية حسب الطبيعة الفنية للمشروع.

رابعاً :- وزارة الزراعة:-

نظراً لأهمية قطاع الزراعة ودوره واسهامه في الناتج المحلي الاجمالي وزيادة الصادرات وتحقيق الانتاجية الغذائية للمواطنين فإن اللجنة توصي بما يلي:

أ - اعادة هيكلة وزارة الزراعة وزيادة قدرتها وتفعيل دورها في التخطيط والارشاد والانتاج والتسويق. وكذلك اعطاؤها دوراً فاعلاً في مراقبة نوعيات وكميات مياه الري.

ب - اعادة هيكلة مؤسسة التسويق الزراعي وتزويدها بالكوادر الكفوءة المؤهلة للقيام بمهام التسويق الداخلي والخارجي أو استبدالها بانشاء شركة مساهمة عامة بمهامها.

جـ - وضع استراتيجية وطنية طويلة المدى خاصة بالقطاع الزراعي من حيث تنظيم الانتاج وتسويقه وزيادة ربحية المزارع وتوفير الحوافز للاستثمار في هذا القطاع.

د - اعفاء مدخلات الانتاج الزراعي من كافة الرسوم والضرائب.

هـ - التنسيق مع الوزارات الأخرى للحد من الزحف العمراني على الأراضي الصالحة للزراعة.

و - توحيد مصادر الاقراض للقطاع الزراعي في مصدر واحد ومعالجة ديون المزارعين ومشاكل الاقراض الزراعي.

خامساً: وزارة المياه والري:

نظراً لأهمية هذه الوزارة ودورها في توفير مياه الري ومياه الشرب وتحسين البيئة فإن اللجنة توصي بما يلي:

أ - تحديث شبكات المياه في المدن والقرى لتقليل الفاقد من المياه الذي بلغ أكثر من ٥٠٪ مع تقدير اللجنة للخطوات التي بذلت في هذا الاتجاه.

ب - الحد من الاستخدام الجائر للمياه الجوفية واتخاذ الاجراءات الصارمة بحق المخالفين.

جـ - إعادة هيكلة سلطتي المياه ووادي الأردن ورفع كفاءة الجهاز الاداري وتعزيز الجهاز الفني فيهما.

د - التوسع في اقامة السدود ومشاريع الحصاد المائي والاسراع في تنفيذ الخطوات اللازمة لانشاء سد الوحدة أو سد المقارن.

هـ - تحسين الوضع البيئي في المملكة وفي مناطق الأغوار من خلال انشاء محطات التنقية في الأماكن المناسبة واستحداث وتطوير شبكات الصرف الصحي، ومعالجة المشاكل الناجمة عن محطات التنقية المقامة حالياً.

و - العمل الجاد لتنفيذ السدود التحويلية والتجميعية وتحصيل حقوقنا المائية في معاهدة السلام.

ز - انجاز دراسات الجدوى الاقتصادية لقناة البحرين (الأحمر - والميت) وتسويق المشروع لاجتذاب الممولين.

ح - تخصيص المبالغ اللازمة لصيانة الطرق الزراعية صيانة وقائية جذرية للمحافظة على هذه الثروة وللتسهيل على المزارعين في وادي الاردن والمساهمة في زيادة الانتاج الزراعي.

سادساً- وزارة الصناعة والتجارة:

نظرا لأهمية القطاع الصناعي ومساهمته في الإقتصاد الوطني والذي يشمل حوالي ٢١ ألف منشأة صناعية يعمل فيها حوالي ١٥٠ ألف عامل وعاملة ويساهم بـ ٢٢٪ من الناتج المحلي الاجمالي ويساعد في نقل المعرفة والتكنولوجيا والخبرات الفنية الى داخل المملكة فان اللجنة توصي بما يلي:

أ - الاسراع في تطوير القوانين والانظمة والاجراءات اللازمة لتشجيع الصناعة والاستثمار المحلي وجلب الاستثمار الخارجي.

ب - دعم دائرة تشجيع الاستثمار وتطوير عمل النافذة الاستثمارية مع الاخذ بتجارب الدول المجاورة الناجحة.

جـ - توصي اللجنة وللمرة الثانية بضرورة اقامة معرض عمان الدولي وإزالة كافة العراقيل التي تحول دون ذلك، وذلك لأهمية هذا المعرض في ترويج المنتجات الاردنية بأسلوب حضاري متميز، اضافة الى الدور السياحي الذي يؤديه المعرض.

د - دعم مؤسسة المواصفات والمقاييس وتعظيم دورها في الرقابة على نوعية الصناعات المحلية والتصديرية ومدى مطابقتها للمواصفات العالمية المعتمدة.

هـ - زيادة الرقابة على الشركات المساهمة من حيث الادارة وسلامة النهج حفاظاً على حقوق المساهمين وتشجيعاً للاستثمار والمساهمة في هذه الشركات وذلك لتسريع السير في عملية الخصخصة.

و - اجراء دراسات الجدوى الاقتصادية لاقامة المدن الصناعية ومدى اجتذابها للاستثمارات الصناعية.

ز - توصي اللجنة بان تقوم الحكومة في ضوء الدراسات المتوفرة لديها باتخاذ القرار المناسب لتحويل أي منطقة مناسبة كمنطقة حرة لاسيما منطقة اقليم العقبة.

سابعاً : وزارة الصحة :

أ - توسيع قاعدة التأمين الصحي ليشمل ايضاً حوادث الطرق المجهول فاعلها والحالات الانسانية الاخرى لنصل بالنهاية الى التأمين الصحي الشامل.

ب - الاستمرار في التوسع في انشاء المراكز الصحية لا سيما في المناطق النائية وتوفير عيادات اسعاف على الطرق الرئيسية.

جـ - ضبط استخدام الادوية من خلال الصيدليات لا سيما أدوية المضادات الحيوية والادوية المخدرة وغيرها، وتوعية المواطنين الى عدم استخدام هذه الادوية الا من خلال الوصفات الطبية لما لهذه الادوية من ضرر على صحتهم.

د - تزويد المستشفيات ومراكز الصحة العلاجية بما يكفيها من الادوية.

هـ - تعزيز دور المجلس الطبي الاردني في اجازة مزاولة مهنة الطب في المملكة.

و - العمل على شمول جميع منتسبي الضمان الاجتماعي بالتأمين الصحي على ان تتولى مؤسسة الضمان الاجتماعي تغطية التكاليف المطلوبة حسب ترتيبات يتفق عليها مع وزارة الصحة.

ثامناً : وزارتي التعليم العالي والتربية والتعليم.

بالرغم من تقدير اللجنة لجهود وزارتي التعليم العالي والتربية والتعليم بالحفاظ على مستوى التعليم ونشر المعرفة الا ان اللجنة توصي بما يلي:

أ - تعديل قانون الجامعات الاهلية من حيث التدقيق بأهلية الجامعة وهيئة التدريس فيها وتوفير الامكانات الفنية اللازمة مما يمكن توجيه التعليم فيها حسب حاجات المجتمع ومتطلبات التنمية.

ب - اعادة النظر في نظام القبول في الجامعات الحكومية وزيادة الاهتمام بالهيئات التدريسية.

جـ - الترشيد في تكاليف اقامة المنشآت الجامعية والاهتمام بالمحتوى بما في ذلك المختبرات والادوات العلمية.

د - التوسع في اعداد البعثات العلمية والاقراض واقتصارها على الفقراء والمعوزين من الطلبة.

هـ - التنسيق الكامل ما بين الوزارتين لتوجيه مخرجات التعليم نحو خدمة حاجات المجتمع والتقدم والبحث العلمي.

و – الحد من هجرة الكفاءات والكوادر المدربة في وزارة التربية والتعليم كي لا يتم الاضرار بمستوى التعليم العام لا سيما في المناطق النائية والريف والبادية والضواحي.

ز – توسيع وتأهيل مدارس الريف والبادية والضواحي بحيث تتحقق العدالة في مستوى التعليم مع المدن.

ط – تقديم الحوافز للمعلمين في المدارس النائية والبعيدة عن مراكز المدن.

تاسعاً : وزارة التنمية الادارية :

أ – وضع خطة شاملة لاعادة تأهيل الكوادر الادارية ووضع الهياكل التنظيمية للوزارات والوصف الوظيفي لكوادرها.

ب – وضع اسس جديدة للتوظيف والتصنيف وتقديم الحوافز بحيث تتحقق العدالة وتفعل ادارة الدوائر.

جـ – الغاء نظام التوظيف في ديوان الخدمة المدنية واستبداله بنظام فحص للقبول بحيث تشرف عليه جهات محايدة تحقق العدالة بين المواطنين مع مراعاة ظروف التعليم والتأهيل في مناطق المملكة المختلفة.

د – دعم ديوان الرقابة والتفتيش الاداري وتأهيل كوادره وتنمية خبراته ومعرفته بحيث لا يزيد من البيروقراطية ويشجع اجراءات التنمية.

عاشراً : وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة:

أ – تعظيم دور الوزارة من خلال الاشراف الفني والاداري على البلديات ودعم الكوادر الفنية في الوزارة للقيام بخدمة البلديات لا سيما الصغيرة منها.

ب – دعم موازنات البلديات بزيادة حصصها من عوائد المحروقات وتخصيص نسبة من رسوم ترخيص المركبات وغرامات السير التي تقع ضمن حدود البلديات.

جـ – تخصيص نسبة من عوائد الاسواق المركزية الزراعية في المدن للبلديات المحيطة بها.

د – العمل على دمج البلديات الصغيرة والمجالس القروية في بلديات كبيرة واحدة لتعظيم دورها في خدمة المجتمع المحلي.

هـ – الابقاء على مسؤولية وزارة الاشغال العامة بالنسبة للطرق النافذة في البلديات ما عدا امانة عمان الكبرى لالتقاء جميع الطرق فيها.

و – معالجة مديونية البلديات بحيث لا تؤثر على ادائها لدورها في خدمة المجتمع المحلي.

ز – تفعيل دور المؤسسة العامة لحماية البيئة باعتبارها المرجع الاساسي للامور التي تتعلق بالبيئة وتزويدها بالامكانات الفنية والكوادر المؤهلة لتمكينها من القيام بدورها الموكل اليها.

حادي عشر : وزارة السياحة والآثار:

لما لهذه الوزارة من دور كبير في تعظيم مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني للمدخول السياحي والحفاظ على الاماكن الاثرية والتراث الحضاري فان اللجنة توصي بما يلي:–

أ – اعادة هيكلة الوزارة وجعلها قادرة على ادارة هذا القطاع فنياً وادارياً وجعل كافة الانشطة والامكنة السياحية موحدة تحت مظلتها.

ب – تدعو اللجنة الحكومة الى التشدد في الحفاظ على الاثار وحمايتها من الاتجار بها وتهجيرها والعمل على اعادة المهجر منها.

جـ – تخصيص جزء من عائد المرافق السياحية لصناديق المجالس المحلية التي تقع ضمن حدودها.

ثاني عشر : مؤسسة الضمان الاجتماعي :

توصي اللجنة الحكومة من ان تطلب من المؤسسة بان تخصص جزءاً من عوائدها لرفع مستوى المعيشة للمشتركين فيها من خلال توفير التأمين الصحي لمنتسبيها ورفع الحد الادنى لراتب المتقاعدين اسوة بدوائر الدولة الاخرى. وكذلك اعطاء الاولوية في التوظيف بدوائر المؤسسة لابناء المشتركين فيها من الفقراء والمحتاجين.

ثالث عشر : وزارة العدل والسلك القضائي :

أ – توفير الوسائل المادية والمعنوية التي تحقق الكفاية وتكفل العيش الكريم بما يليق بمكانة السلك القضائي.

ب – العمل على تطوير الانظمة والاجهزة الادارية ورفع كفائتها بما في ذلك تبسيط اجراءات المحاكم وتحديث نظم تدوين وحفظ القضايا.

رابع عشر : وزارة الشباب :

توصي اللجنة الحكومة بان تعمل على توفير المبالغ الضرورية لانشاء النوادي بجميع اشكالها والمجمعات الرياضية والمراكز الشبابية ونشر المكتبات في جميع محافظات المملكة وذلك لرعاية الشباب واشغال اوقات الفراغ لديهم.

معالي الرئيس،،

حضرات النواب المحترمين ،،

ولما كانت قواتنا المسلحة والاجهزة الامنية المختلفة هي سياج الوطن وحافظ امنه واستقراره وعزته وكرامته فان اللجنة تثمن عالياً هذه الواجبات الملقاة على عاتقها كواجب اساسي اضافة الى الدور الكبير في تحقيق التنمية والذي تقوم به في ميادين التربية والتعليم والخدمات الطبية والتنفيذ المباشر لكثير من المشاريع لا سيما في المناطق النائية في الريف والبادية. ولذا فان اللجنة توصي بدعمها وبذل المزيد من الرعاية لها لتعظيم امكاناتها وتمكينها من

القيام بدورها في الحفاظ على امن الوطن وعزته وكرامته.

معالي الرئيس،،

حضرات النواب المحترمين،،

وترى اللجنة ان يرفع مجلسكم الكريم شكره وتقديره، الى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم على جهوده المتواصلة الدؤوبة المبذولة في كافة المجالات والمحافل الدولية للنهوض بهذا الوطن وابراز مكانته بين الامم والشعوب وكذلك جهوده الحثيثة وتوجيهاته السامية لتحسين اوضاع ابناء الاسرة الاردنية عامة. والشكر الموصول لصاحب السمو الملكي الامير الحسن المعظم الذي يولي جل اهتمامه لبناء اقتصاد متقدم متطور ويعمم مكاسب التنمية لتشمل كافة ابناء الوطن.

كما تتقدم اللجنة المالية والاقتصادية بالشكر والتقدير الى كل من ساهم معها بآراءه القيمة وأثرى مناقشاتها التي جرت حول مشروع هذا القانون.

كما تود اللجنة ان تبين ان كافة الملاحظات التي ابدتها حول مشروع قانون الموازنة العامة للدولة لعام ١٩٩٧ لا تقل من شأن الجهود الكبيرة المميزة لجميع العاملين في وزارة المالية ودائرة الموازنة الذين ساهموا بتقديم هذا المشروع فلهم منا كل الشكر.

وفي ضوء ما تقدم فان اللجنة توصي مجلسكم الكريم الموافقة على مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٧ كما ورد من الحكومة مع الاخذ بعين الاعتبار التوصيات التي وردت في هذا التقرير والتي تطلب من الحكومة الالتزام بها.

حفظ الله الاردن الغالي وصان مسيرته المظفرة بقيادة جلالة الملك الحسين الباني سائلين الله عز وجل الفلاح والسداد في القول والرشاد في العمل والله سبحانه وتعالى الموفق وهو الهادي الى سواء السبيل.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

أمين عام مجلس النواب
د . محمد المصالحة

اللجنة المالية والاقتصادية
لمجلس النواب

معالي رئيس المجلس

وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، نشكر رئيس ومقرر واعضاء اللجنة المالية على هذا التقرير الذي قدموه الى هذا المجلس الكريم، هذه الفترة وضمن الفترة القياسية وبعد ان استمعنا الى تقرير اللجنة كما هو متبع السادة الزملاء، السيد الامين العام جدول الاعمال.

السيد الامين العام

ب – مناقشة قرار اللجنة المالية والاقتصادية رقم (٢) من قبل السادة النواب واقراره.

معالي رئيس المجلس

ندخل في مناقشة التقرير والموازنة العامة للدولة للعام القادم، طلبت في الجلسة الاخيرة من الزملاء الراغبين في الحديث بتسجيل اسمائهم لدى الامانة سجل عدد من الزملاء يطلبون حق المناقشة، وحق الكلام في هذا الموضوع سأتلو اسماء الزملاء الذين سجلوا لدى الامانة العامة ثم سأتيح الفرصة لمن يرغب في ان يضيف اسمه ضمن الراغبين في الحديث او المناقشة لكنني فقط اود ان الفت نظر الزملاء بان البعض قد حدد موعد حديثه، هذه لا استطيع عليها ابداً لانني سأستمر في الحديث تباعاً والزميل الذي يأتي دوره ارجو ان تكون كلمته ومداخلته معده لانني لا استطيع ان اصنف الزملاء من يتكلم اليوم ومن يتكلم غداً ومن يتكلم بعد الغد، لعدم وجود معرفة مسبقة الحقيقة متى ستنتهي هذه المناقشة فهي تعتمد على عدد الزملاء المتحدثين، اتلو الاسماء المسجلة امامي لكنني سأراعي فقط زملائنا الذين يحتفلون غداً في عيد الميلاد، وبهذه المناسبة نتقدم لهم بالتهنئة ولكافة ابناء الطوائف المسيحية في التهنئة بمناسبة عيد الميلاد راجين ان يعيد الله عليهم بالخير والبركة وعلى الاردن بالامان والاطمئنان.

الزملاء الذين سجلوا هم التالية اسماؤهم :

مفلح اللوزي، ابراهيم زيد الكيلاني، عبد العزيز جبر، نادر ابو الشعر، فواز الزعبي، صالح شعواطة، طراد القاضي، احمد الكوفحي، ابراهيم سماره، خليل حدادين، جمال الخريشا، نزيه عمارين، فرح الربضي. بالاضافة الى هؤلاء الزملاء، من يرغب في ان يكون متحدثاً ضمن المتحدثين برفع الايدي لاعطاء الفرصة لتسجيل الاسماء هاني المصالحة، ضيف الله المومني، د. محمد عويضة، طه الهباهبة، نادر الظهيرات، محمد الحنيطي، سمير الحباشنة، طلال عبيدات، سليمان السعد، محمد الحاج، بسام العموش، توفيق كريشان، حاتم الغزاوي، عبد الباقي جمو.

الاستاذ خليل حدادين

السيد خليل حدادين

نقل اسمي من القائمة للاخير لاني سأتكلم يوم

الخميس وبكره كل عام وانت بخير.

معالي رئيس المجلس

ساراعي هذا للزملاء الذين ينعمون بعطلة عيد الميلاد غداً لدي الان السادة التالية اسماؤهم :

مفلح اللوزي، ابراهيم زيد الكيلاني، عبدالعزيز جبر، نادر ابو الشعر، فواز الزعبي، صالح شعواطه، طراد القاضي، احمد الكوفحي، ابراهيم سماره، خليل حدادين، جمال الخريشا، نزيه عمارين، فرح الربضي، هاني مصالحة، ضيف الله المومني، محمد عويضة، طه الهباهبه، نادر الظهيرات، محمد الحنيطي، سمير الحباشنة، طلال عبيدات، سليمان السعد، محمد الحاج، بسام العموش، توفيق كريشان، حاتم الغزاوي، عبد الباقي جمو، عبد الرؤوف الروابده، عبد الله اخو ارشيده، عبد المجيد الاقطش، علي الشطي.

السيد عبد الباقي جمو

السيد عبد الباقي جمو

ابدوا أيهما الامن خالف قرار اللجنة له الحق ان يتكلم، اما من اقرّ قرار اللجنة فلا يجوز له ان يتكلم.

معالي رئيس المجلس

والله اتفق معك تماماً منك للاخوة الزملاء اعضاء اللجنة، الدكتور نزيه تفضل.

الدكتور نزيه عمارين

ياسيدي ارجو اضافة السيدة توجان فيصل.

معالي رئيس المجلس

توجان فيصل، الاستاذ العكور، الكساسبه، انور الحديد. الاستاذ طاهر المصري. ابدأ بداية بأول المتحدثين وبدايتها خير ان شاء الله دائماً.

الاستاذ مفلح اللوزي

السيد مفلح اللوزي

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس : حضرات النواب المحترمين ابتداء اشكر الحكومه على الجهد الذي بذلته في اعداد هذه الموازنة وأن اشكر واقدر جهد اللجنة المالية في اعداد تقريرها عن هذه الموازنة. والتوصيات التي تضمنها التقرير. واذا كانت هي الترجمة الواقعية لسياسات الحكومة المختلفة. فأننا نبدي ملاحظة عليها ضمن هذا المفهوم. لأنها لكل مواطن له منها نصيب ......

اولاً : تأتي هذه الموازنة ضمن جو التفاؤل بتحسين المناخ الاقتصادي وانفراج الازمة التي سببتها عوامل خارجية وداخلية عشناها سوية وان ابناء الشعب يتوقعون من موازنة عام (٩٧) رخاءً اكثر وانفراجاً اوسع وتحسناً في مستوى المعيشة وحلولاً للمشاكل الاساسية التي تعاني منها وهي اليد العاطلة عن العمل التي تسبب الحاجة والجوع، وهم

يتوقعون من هذه الموازنة المباركة ان تكون اسهاماً بارزاً في حل هاتين المشكلتين، الفقر والبطالة مع حرص الحكومة على الدور الذي تقوم به مع الدول الشقيقة، بتوطيد العلاقات وبالرأي المشترك لتنقية الاجواء التي تنعكس على المواطنين بالجو المريح والمصالح المتبادلة المشتركة، وخاصة الدول المحورية من شمال الاردن وجنوبه وغربي النهر وشرقه والعربية الخليجية والعراقية، ابناء الشعب الواحد الناطق بلغة القرآن.

ثانياً : ومن نفس المنطلق فأنني اوصي الحكومة بوضع اليد على مشكلة ارتفاع الاسعار وايجاد معالجة حقيقية لهذه المشكلة المهمة بمعيشة الانسان.

ثالثاً : ان المرحلة القادمة هي مرحلة الانفراج الاقتصادي والعلمي وهي تحتاج الى ادارة الحكومة القوية لضبط هذه الامور المهمة وتفعيلها.

رابعاً : أننا نثمن جهد الحكومة في المحافظة على فعالية وكفاءته وجاهزية قواتنا المسلحة العزيزة واجهزتنا الامنية وابقائها في تطور مستمرة فهي درع الوطن ورمز الامن والاستقرار، واننا نثمن التوجهات لرفع الرواتب للعسكريين والمدنيين ونطالب بشمول المتقاعدين الذي قدموا وضحوا كثيراً دفاعاً عن الوطن.

خامساً : وايضاً التفات الحكومة الى معالجة مرفق العدالة والجهاز القضائي وهو السلطة الثالثة وايلائه بالعناية اللازمة فهو امر يحظى بالتقدير والاهتمام ايضاً والمساواة وهو حارس الحياة الديمقراطية والمؤتمن على اموال الناس وأرواحهم وحرياتهم.

سادساً : دعم المزارعين وجدولة ديونهم واعفائهم من الفوائد وايجاد آلية لتسويق المنتوجات الزراعية والمحافظة على المزارع ليبقى منتجاً بدون خسارة وليصبح مزارعاً صامداً في أرضه، مع المحافظة على الثروة الحيوانية بالدعم اللازم لمربي المواشي بالطرق التي توفر الاعلاف وبالتسهيلات المطلوبة.

سابعاً : اما فيما يتعلق بمنطقتي الانتخابية فانني للمرة الثالثة او الرابعة اكرر المطالب العادلة لهذه المنطقة واخص بالذكر منها مايلي:-

١ - طريق عمان الجبيهة ياجوز الزرقاء بتوسيعها وتنفيذها اسوة بالطرق المماثلة بالمسارب اللازمة حسب الاصول حيث انه مضى عليها سنوات عدة رغم المطالبة المتكررة في كل سنة من السنوات التي مضت وفي كل موازنة من الاعوام المنصرمة وبقيت الطريق تنتظر وعود وزير الاشغال.

٢ - وكما اطالب بحل مشكلة ارض الوقف المحاذية والمحيطة بمقبرة صويلح وذلك بضمها الى المقبرة وهي قطعة واحدة

بالاصل تبرع بها احد المواطنين نصفها مقبرة والاخر بيد وزارة الاوقاف ارض جرداء. ومن هنا نتوجه باسم اهالي صويلح الى دولة رئيس الوزراء وحكومته بالتدخل لحل هذا الموضوع المهم بالسماح لدفن موتاهم بهذه الارض، ولا اكثر من هذا الموضوع اكراماً للاحياء والاموات، علماً بأنه يوجد ارض غيرها تبرع بها احد المواطنين من اهالي صويلح الى وزارة الاوقاف، واذا وزير الاوقاف يتعذر بان المتبرع اشترط ان يكون ريع هذه الارض للجامع، يتم دفع الثمن للاوقاف من المنتفعين حسب نظام الامانة لدفن الموتى ليعود ريعها الى شرط المتبرع. او تتولى هذا الامر امانة العاصمة بالاتفاق مع الاوقاف، وبالتالي تعود ملكية الارض حسب القانون الى وزارة الاوقاف وحسب نظام المقابر.

٣ – قامت وزارة الصحة بفتح مراكز صحي في شفا بدران وابو نصير مشكورة كل الشكر باسم اهالي المنطقة نيابة عن الحكومة الا ان هذه المراكز تحتاج الى طاقم كامل من الاطباء والممرضين والموظفين والمعدات اللازمة وتخصيص جناح للولاده لنساء هذه المنطقة وهذا مطلب مهم وأنساني علماً بأن المكان متوفر والمبنى واسع ومتسعة.

٤ – كما اطالب الحكومة بأنشاء مدرسة ذكور في حي صويلح الغربي الكمالية والحمر اسوة بمدرسة الاناث هناك.

٥ – كما اطالب الحكومة بضرورة المساواة بين الواجهات العشائرية وتفويضها لواضعين اليد عليها.. بواسطة فرق التسوية للاراضي والمساحة.

٦ – كما واطالب بتفعيل دور الشباب في مناطق عمان الغربية، تلاع العلي صويلح شفا بدران ابو نصير الجبيهة بتحسين اوضاعهم بمراكز تليق بهم وتلبي رغباتهم حسب الاصول. وبالدعم المادي وتخصيص الارض اللازمة لهذه النوادي.

٧ – وكما اطالب الحكومة بتمديد الصرف الصحي الى احياء داخل الجبيهة والتي لم يشملها هذا المشروع وكذلك منطقة شفا بدران المنظمة هيكلياً علماً بان جميع سكان هذه الاحياء مكلفة بدفع ضريبة المجاري منذ سنوات عديدة ولو احتسبنا المبالغ التي دفعت لزادت عن المبلغ المطلوب للتنفيذ.. يا معالي وزير المياه والري..

معالي الرئيس اخواني النواب المحترمين

اطالب الحكومة باسم سكان واهالي مناطق عمان الكبرى وذلك لتحقيق المساواة بين المواطنين في جميع مدن وقرى المملكة الاردنية الهاشمية، وترسيخا للديمقراطية والعدالة بتقسيم هذه المناطق الى مناطق انتخابية وخاصة بعد ان قسمت عمان تقسيمات ادارية واصبحت الوية ليصبح الحكم الاداري والمحلي لكل منطقة متكامل لخدمة المواطنين لتخفيض المعاناة عليهم، واختصاراً للروتين الطويل والامركزية ومن هنا الانصاف كل منطقة تنتخب من يمثلها في المجلس البلدي، وحسب ما هو متبع في بلدان العالم وعواصمها، وذلك للمساواة والانصاف، وتحقيق اللامركزية بانتخاب مجالس بلدية متكاملة تمثل كافة السكان والرئيس المنتخب لكل منطقة يكون عضو في المجلس العام للامانة.

وختاماً اود ان ارفع اسمى آيات الشكر والولاء لصاحب الجلالة الملك الحسين المعظم الذي لولا قيادته الحكيمة ورويته السديدة وما حققه لنا من أمن واستقرار لما كان بأمكاننا ان نجلس تحت هذه القبة ونناقش مثل هذه الموازنة او غيرها، داعياً الى الله العلي القدير ان يمد في عمر جلالته، وان يحفظ لنا ولي عهده الامين سمو ولي العهد الامير الحسن المعظم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته وكل عام وانتم بخير،،

معالي الرئيس المجلس

شكراً استاذ مفلح اللوزي، المتحدث ابراهيم زيد الكيلاني.

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبيه الامين وعلى آله وصحبه ومن تبعه الى احسان يوم الدين.

معالي الرئيس.. الزملاء الكرام،،

شكراً لمعالي وزير المالية وجهاز مديرية الموازنة وشكراً لسعادة رئيس اللجنة المالية واعضائها على ما بذلوا جميعاً من جهد مشكور في اعداد هذه الموازنة ودراستها، وتصويبها، وإكرر الشكر ايضاً لسعادة مدير غرفة صناعة عمان واعضائها، على الدراسة العلمية والتقرير القيم الذي قدموه للجنة المالية في مجلس النواب وشكراً لمعالي رئيس جمعية رجال الاعمال الاردنيين واعضاء الجمعية على الدراسة العملية وارجو ان ننتفع بها جميعاً لخير الاردن الحبيب جزاهم الله خير الجزاء.

وساوجز كلمتي عن الموازنة بالنقاط التالية:

اولاً : الصدق منجاة لهذه الموازنة ملامح الموازنات السابقة، يغلب عليها الانفاق الجاري المتكرر: فحين يقدر خطاب الموازنة ان الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة سوف ينمو بنسبة ٥ر٦٪ بينما تقول ارقام الموازنة غير ذلك، فنسبة نمو النفقات الجارية المقدرة لعام ١٩٩٧ والبالغة (١٤٨١ مليون دينار) عن مستواها في العام ١٩٩٦ والبالغة ٤ر١٢٢٠ مليون دينار يقدر باكثر من ٢١٪، ويعني ذلك ان الاستهلاك الحكومي يرتفع بنسب متصاعدة، ويتم توجيه نسب اكبر الموارد المالية للانفاق الجاري، في وقت يقول فيه خطاب الموازنة بان من اهداف

الموازنة تخفيض الاستهلاك الحكومي من خلال ضبط الانفاق الجاري.

معالي الرئيس، الزملاء الكرام

تتوقع الموازنة العامة ارتفاع الايرادات العامة خلال عام ١٩٩٧ بما نسبته ٤ر٥٪ عن اعادة تقدير عام ١٩٩٦ ولكن الايرادات المحلية يتوقع ارتفاعها بما نسبته ٢ر٨٪ وهذه النسبة اعلى من النسبة التي يتوقع ان يزيد بها الناتج المحلي الاجمالي وهي ٥ر٦٪، وبالتالي فان السمة الغالبة على السياسة المالية هي سياسة جبائية ترفع الانفاق الاستهلاكي الحكومي على حساب رفاهية المواطن وادخاراته كما لوحظ تزايد العبء الضريبي على المواطن بشكل يفوق طاقته الضريبية مما يرهق كاهلة وبالتالي تخفيض المدخرات وما يؤدي اليه ذلك من اثر سلبي على الاستثمار.

وقد ارتفعت تقديرات الضريبة العامة على المبيعات بما نسبته ٨ر١٣٪ ولتشكل ٤٢٪ من اجمالي الايرادات الضريبية الامر الذي يؤكد عدم احلالية هذه الضريبة محل ضرائب الاستهلاك ومن ثم ارتفاع الاسعار وما ينجم عن ذلك من آثار سلبية على الطبقة الفقيرة وذوي الدخل المتدني والمحدود.

من جهة اخرى لوحظ تراجع الايرادات المقدرة من المساعدات والمنح الخارجية بنسبة ٨ر١٧٪ في الوقت الذي يجب ان تزيد هذه المساعدات والمنح نظراً لاقبال الاردن على الدخول في عمليات الخصخصة ومنظمة التجارة العالمية والسير قدماً في عملية السلام مع تحفظنا عليها كحزب جبهة العمل الاسلامي وفي الوقت الذي تقدم فيه الولايات المتحدة مع الدول المانحة ثلاث مليارات دولار وعشر من للبنان وتحرمنا من اية مساعدة، مما يؤكد ان أمريكا وضعتنا بالجيبة وحالفتنا وهي لا تريد لنا خيراً.

وجدير بالذكر ان النفقات الجارية قد ارتفعت حصتها في اجمالي النفقات العامة من ٧ر٧٦٪ في عام ١٩٩٦ الى ٣ر٧٧٪ في عام ١٩٩٧ فيما تراجعت حصة النفقات الرأسمالية في اجمالي النفقات الى ٧ر٢٢٪ (٣ر٢٣٪ في عام ١٩٩٦) على الرغم من زيادتها بنسبة ٤ر١٠٪.

وحتى النفقات الراسمالية فقد بولغ في تقديرها حيث ان حوالي ١٧٪ منها هي مصروفات جارية من الرواتب والاجور والنفقات الاخرى والاثاث، بشكل لا يضيف الى التكوين الراسمالي الثابت، ومن الملفت للنظر ان بند الدراسات والابحاث والاستشارات لم يحظ بالرعاية المطلوبة اذ ان النفقات على هذا البند في تراجع مستمر خلال السنوات القليلة الماضية في اجمالي النفقات الراسمالية والعامة في وقت تنفق فيه الدول اموالاً طائلة على هذا البند ولا غرو فان قلة الانفاق على

هذا الباب يفسر تعثر تنفيذ الكثير من المشروعات العامة والحكومية اما قبل تنفيذها او خلال مراحل تنفيذها.

معالي الرئيس،،

ان الاتجاهات التي يتضمنها خطاب كل موازنة عامة في كل سنة حول تخفيض عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي لا تتحقق فقط من خلال عناوين مثل تحسين كفاءة تحصيل الايرادات العامة، وضبط الانفاق العام بل من خلال تخفيض بالارقام المطلقة للموازنة العامة، وهذا يقتضي تجميد قيمة الانفاق العام مع تطبيق تشريعات وانظمة تدفع القطاع الخاص للقيام ببعض المهام التي تولتها الحكومة سابقاً وهنا اقدر للحكومة توجهها لتفعيل دور القطاع الخاص الذي يعتبر ركناً اساسياً في سياسة الدولة وادعو للمضي والمسارعة في تفعيله ودعمه.

مبالغات في بعض الانجازات :

١ – بالغ خطاب الموازنة بالتقليل من حجم الديون الخارجية بنسبتها الى عام ١٩٩٠، ولم يتطرق لمناقشة زيادتها في السنوات الاخيرة وكثيراً ما يشار الى برنامج التصحيح الاقتصادي بانه سبب النمو الاقتصادي للعامين: ١٩٩٢ و ١٩٩٣، وفي هذا تجاهل للسبب الاوضح في ذلك النمو يعود مئات الالاف من العاملين في الخليج ولا سيما الكويت ١٩٩٠–١٩٩١، واستثماراتهم في العقارات وفي القطاعات الاقتصادية المختلفة، وكانت مدخراتهم ايضاً من اسباب زيادة رصيد العملات الاجنبية في الاردن، ومع وصول استثمار العائدين ذروته، بدأ التراجع الكبير في الاستثمار والتراجع النسبي في النمو الاقتصادي بشكل واضح عام ١٩٩٦.

معالي الرئيس..

٢ – بالنسبة للمديونية الخارجية، يشير خطاب الموازنة ان رصيد الدين الخارجي المسحوب تراجع من ٧٦١٥ مليون دولار عام ١٩٩٠ الى ٦٤٩٥ دولار في نهاية شهر تشرين اول هذا العام، فانخفضت نسبة الدين الى الناتج المحلي من ١٩٠٪ عام ١٩٩٠ الى ٩٠٪ عام ١٩٩٦ ووجه المبالغة وعدم الدقة هو مقارنة خطاب الموازنة الوضع في عام ١٩٩٦ لعام ١٩٩٠ الذي وصل فيه الناتج المحلي حده الادنى قياساً بالسنوات الثلاث التي سبقته، والسنوات اللاحقة، ولم يناقش التقرير الزيادة في المديونية في السنوات الثلاث السابقة، وتظل نسبة المديونية الى الناتج المحلي ٩٠٪ عالية، ومثيرة للقلق في كل الاحوال.

٣ – بالنسبة لنسب النمو من الناتج المحلي، فيشير خطاب الموازنة الى انها بلغت ٢ر٥٪ ويعتبرها نسبة نمو جيدة، ولكن يتجاهل ولم يشر الى ظاهرة تراجع هذه النسبة خلال السنوات الثلاث الماضية.

٤ – عجز الموازنة : يلاحظ ان الموازنة تحقق عجزاً قبل التمويل بمقدار ٥٦ مليون دينار بعد ان حققت وفراً مقداره ٩ر٧٥ مليون دينار الى عام ١٩٩٦ وهذا يعكس ما يهدفه برنامج التصحيح الاقتصادي.

٥ – يلاحظ تزايد في العجز التجاري لعام ١٩٩٦ بنسبة ٥ر٢٣٪ حيث زادت نسبة الصادرات ٨٪ والمستوردات ذات الحجم الاكبر زادت بنسبة ١٦٪.

ملامح متشابهة :

ولا بد من البيان هنا ان هذه الموازنة تشبه الموازنات لكل الحكومات السابقة، يغلب عليها الانفاق الجاري المتكرر الذي لا تمكن معالجته الا من خلال سياسة حازمة صارمة تجعل الموازنة اداة اصلاح فعال من ادوات السياسة الاقتصادية وتجعل الضرائب وتحديد نسبها وسيلة لتحقيق التنمية المستديمة، وللعدالة في توزيع الدخل، بدل ان تكون في معظم توجهاتها مجرد اداة لتمويل الانفاق الحكومي.

ثانياً : البطالة والفقر: نأمل ان يكون تنفيذ الانفاق لمخصصات الحزمة الاجتماعية الضرورية لمواجهة تفاقم البطالة والفقر اكثر فعالية في تحقيق الاهداف منها، وان تتم متابعة الجهات القائمة عليها، ليكون الانفاق في محله، ويعطي النتائج المرجوة في ايجاد فرص عمل من خلال تشجيع الاستثمارات الفردية الممولة من الصناديق الاجتماعية (صندوق التنمية والتشغيل، وصندوق المعونة الوطنية، مع ضرورة الاهتمام الاكثر بالانفاق الاستثماري والتنموي الذي يحقق دخلاً مستمراً بمقابل المعونات الاستهلاكية، وعملاً بهدي النبي الكريم صلى الله عليه وسلم الذي قدم للسائل (قدوماً وحبلاً) وطلب منه ان يحتطب ويعيش بدل ان يسأل الناس اعطوه او منعوه وان اليد العليا خير واحب الى الله من اليد السفلى).

ثالثاً : معوقات الاستثمار ونمو الاقتصاد:

كيف يمكن لقطاع الصناعة ان ينمو ويتقدم وهو يعاني من مناقشة شديدة من الدول المجاورة وغيرها التي تقدم دعماً لصناعاتها لا يتوفر للصناعة الاردنية، وكيف يمكن ان نحمي الاردن صناعة واقتصاداً وهناك اصحاب نفوس مريضة قاموا بالضغط على مسؤولين وأعضاء في شركة مصانع الاسمنت لبيع انتاجها كاملاً لشركة يهودية، ولكن المسؤولين في شركة الاسمنت جزاهم الله خيراً رفضوا رفضاً قاطعاً هذا الطلب وكان انتماؤهم لدينهم وامتهم اقوى من هذه الضغوط، ان الوعي الايماني والقومي، والاصلاح التشريعي هما الضمانات لحماية الصناعة الاردنية من المنافسة المهلكة، واملنا بالحكومة ان تسارع لتقديم تشريعات وتعديلات وتحديث على القوانين يتناسب مع

خطورة المرحلة وتحدياتها، وان الاقتراحات التي قدمتها غرفة صناعة عمان وجمعية رجال الاعمال الاردنيين لازالة هذه المعوقات في قطاع الصناعة، والقطاعات الاقتصادية غير الصناعية جديرة بالدراسة والعمل لمعالجتها واذكر منها:-

أ – قطاع الزراعة الذي يواجه محدودية المياه، ومحدودية الاسواق الخارجية، واختناقات التسويق، وغيرها من المشكلات التي اوقعت المزارعين بخسائر متراكمة، ويهدد الزراعة في الاردن بالهلاك.

ب – قطاع النقل: الذي تراجع في عدد شاحناته الى اقل مما كان عليه سنة ١٩٩٠ نتيجة سياسات غير عملية من حيث التعرفة والرسوم المفروضة.

جـ – والمقاولات .. تراجعت عدداً وحجماً.

د – وبالنسبة للتجارة فنشير الى تزايد عدد الشيكات المرتجعة عبر السنوات الماضية لتزيد من ١٩٥ الف شيك عام ١٩٩١ الى ٤٤١ الف شيك ١٩٩٥ ولن تقل عن ذلك سنة ١٩٩٦ حسب الارقام المتوفرة، كل هذا من بركات معاهدة وادي عربه.

هـ – وقطاع البنوك، فقد حصل اغلاق وتعثر للبنوك خلال السنوات العشر الماضية والتي تشمل بنك البتراء وبنك الاردن والخليج، وبنك الاعتماد والتجارة الدولية، والبنك الوطني الاسلامي، وبنك عمان للاستثمار، وشركة الاوراق المالية، حيث ادت التغيرات في السياسات النقدية، وعدم الكفاءة، وفاعلية الرقابة وغيرها الى ازمات هذه البنوك، وخسارة الخزينة الاردنية بسبب ذلك لا يقل عن ٤٠٠ مليون دينار والحيتان الكبار عادة لا يجدون من يحسن الحزم معهم، وايقاع العقوبة بهم، وصدق النبي الكريم "ان مما اهلك الناس من قبلكم انهم اذا سرق فيهم الشريف تركوه واذا سرق منهم الضعيف اقاموا عليه الحد" وما اجراءات بنك البتراء وتفاصيلها عندكم ببعيد.

ز – قطاع شركات التأمين: من المقرر ان يتراجع هذا القطاع من حجم ٦٥ مليون دينار عام ١٩٩٥ اقساط سنوية، الى ٥٠ مليون دينار ١٩٩٦، هذا عدا عما يترتب من تراجع في نوعية الخدمات وخسائر وعدم التمكن من قيام القطاع بدوره الاستثماري المتميز، وكان من اسباب ذلك السياسة الحكومية التي لم تقدم الحوافز والدعم لدمج شركات التأمين لتكون شركات التأمين بحجم اكثر وفعالية وكفاءة ادارية اكبر، وها هو يتراجع هذا القطاع بسبب الارتجال والقرارات الحكومية بفتح باب التسجيل للشركات الجديدة واتباع الهوى الشخصي والله المستعان.

ح – توجه المستثمرين الاردنيين للخارج.

لقد ادى وجود المعوقات في الاردن،

ووجود حوافز اكثر جاذبية في دول اخرى الى وجود ما يقدر بـ (٨٩٤) شركة براسمال اردني في رومانيا، واستثمارات بمليارات الدولارات في كندا و ١٥٠ مصنعاً اردنياً في مصر، وكثير من المصانع برؤوس اموال اردنية في دول الخليج.

وقفة مع الاردن:

ان ذكر هذه المعوقات ايها السادة يقتضي وقفة مع الوطن، وقفة مع الاردن، خالية من الانانية والهوى والمصالح الشخصية، نستفيد فيها من آراء اهل الخبرة، لتصحيح مسيرتنا الاقتصادية قبل ان تتفاقم المشكلات، ويتدخل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي للتصحيح على طريقتهم التي ستزيد المواطن الاردني والوطن اعباء واحمالاً تزيدنا تبعية للاجنبي وتحرمنا من نعم الاستقلال الاقتصادي واستقراره والله والموفق.

معالي الرئيس.. الزملاء الكرام،

ان امن الاردن واستقراره ورخاءه ثمرة لموازنة علاقاته وارتباطاته القومية والدولية، ان تدفق النفط العراقي، ورفع الحصار عن العراق الشقيق له اثر كبير على تحرك السوق وبعث الحياة فيه، ولنعترف جميعاً ان معاهدة وادي عربة المشؤومة التي اعلنت الحكومة وقت ابرامها انها دفنت مؤامرة الوطن البديل، قد افقدت الاردن توازنه العربي والوطني، وجرت الوطن الى مآس اقتصادية حيث البطالة والفقر وكساد الاسواق.. وهاهو الوطن البديل الذي حسبنا اننا دفناه بالمعاهدة تعود مؤامرته من جديد بسياسة الحكومة العبرية بتشجيع الاستيطان هذه الحكومة التي ركلت معاهدة وادي عربة واوسلو مع رؤوس اطفالنا وابنائنا في القدس والخليل وغزة ونابلس، وتنكرت لكل عهودها ومواثيقها واعلنت تهويد القدس وبدأت بتهويد الاقصى وشق الانفاق مع اسفله وانني اطالب الحكومة بالغاء معاهدة وادي عربة واستدعاء سفيرنا في تل ابيب والمضي قدماً في توثيق علاقتنا السياسية والاقتصادية مع الدول العربية الشقيقة وفي مقدمتها العراق وسوريا والسعودية ودول الخليج ومصر واحياء معاهدة الدفاع العربي المشترك.

وانني احذر الحكومة ان تستقبل المعارضة السودانية التي تتلقى العون من الصهاينة للقضاء على عروبة السودان واستقلاله، واننا لنأسف أشد الاسف ان ينجز الصادق المهدي الى حريق الحاقد على العروبة والاسلام المدعوم من الصهاينة والاستعمار والى ارتيريا صديقة الصهاينة وان الاردن بلد الهاشميين الاحرار لن يكون بفضل الله تعالى (مسجد الضرار) ولا وكرا للمعارضة الخائنة لدينها وعروبتها وسودانها، ولن يستقبل الزعيم المنشق عن امته وعروبته وان ما قدمه الاردن للسودان في

ايام محنته وشدته لا يجوز ان نفرط فيه ونهدمه ونصبح كالتي نقضت غزلها من بعد قوة انكاثا.

وأخيراً لابد وان اخاطب الحكومة بان تحافظ على هيبة الحكومة لان هيبة الحكومة للجميع وللوطن، هيبة الحكومة وهيبة مجلس النواب، هيبة القضاء، لم يسلم منها نائب ولا وزير ولا رئيس حكومة، من خلال برنامج "اهلاً حكومة" ان من اسباب حفظ البلد واستقراره هيبة رموزه في نفوس الناس، ولا ادري لمصلحة من ان نهدم قيمة احترام رجل الدولة في نفوس الشعب، ونجعله في موضع الهزء والسخرية.

ان آخر حلقة من هذا البرنامج التافه الساخر الذي يسخر من رئيس الحكومة، معاه عدنه، معوش عدته، ما سورته مخزوقه شو الكلام التافه هذا؟ ما تعودنا ان يكون رئيس الحكومة في موضع وهزء وسخرية، رئيس الحكومة رمز للبلد سواءً كنا في موقف معارضة او غير معارضه رئيس الحكومة محترم، الوزراء محترمون، القضاء محترم، النواب محترمؤن امن هؤلاء الذين يجتهدون لجعل هذا البرنامج يسفه كل قيمنا ويسخر بكل قيمنا، انني لا ادري لمصلحة من تهدر اموال الامة في التلفزيون على مثل هذه البرامج، حتى نضع على الجروح ملحاً يزيدها المأ وحزناً.

انني اطالب الحكومة بالعودة عن قانون خصخصة الاذاعة والتلفاز وموظفو هذه الاجهزة ورواتبهم، واثمان هذه الاجهزة مولت من ضرائب الشعب الاردني وماله، فلا يجوز ان تسلب منه، ومن رقابته، لتتحول الى شركات محتكرة تهدم، وتشتم، وتحطم قيم الامة واخلاقها كما يريد اعداؤها بلا رقيب ولا حسيب والله المستعان هو حسبنا ونعم الوكيل.

والسلام عليكم ورحمة الله.

"وهنا ترأس سماحة الشيخ عبدالباقي جمو النائب الاول لرئيس مجلس النواب الجلسة"

سماحة نائب رئيس المجلس

الدكتور نادر ابو الشعر

الدكتور نادر ابو الشعر

السيد الرئيس

حضرات النواب المحترمين

السلام عليكم وكل عام وانتم بخير والوطن والمواطنين بخير.

في حديثي عن مشروع قانون الموازنة العامة للدولة لعام ١٩٩٧ سوف اتطرق الى النقاط التالية والتي ارى بانها تستحوذ على اهتمام المواطن بعيداً عن القراءة المطلقة للارقام والتحليل للسياسات والمؤشرات الاقتصادية المعلنة، وأبدأ بموضوع "الاستثمار" أهم عناصر التنمية، فبالرغم مم

ثم اجراءه من تعديل للتشريعات وتسهيل للاجراءات واعطاء المزيد من الحوافز والاعفاءات للمستثمر المحلي والاجنبي، لم يشهد هذا القطاع الاستثمار المناسب لمواجهة وحل اهم مشاكلنا الاجتماعية ممثلة في الفقر والبطالة، وبدا واضحاً للاقتصاديين والسياسيين والباحثين الاجتماعيين ان من اهم المعوقات في هذا المجال هو حالة عدم الاستقرار التي تسود المنطقة، وذلك نتيجة للسياسات التي تنتهجها حكومة الليكود بعدم احترامها للاتفاقات والمعاهدات التي ابرمت واثباتها لسياسة المماطلة والتسويف في الوفاء بالتزاماتها، وكذلك العودة الى دعم الاستيطان في الاراضي المحتلة والحكومة مطالبة بالاستمرار في بذل الجهود والضغط على الحكومة الاسرائيلية بكل السبل المتاحة بما في ذلك تعليق العمل بمعاهدة السلام ذاتها اذا ما استمرت في نهجها هذا.

لقد استمعنا في خطاب مشروع قانون الموازنة لخطة الحكومة لمعالجة مشكلتي الفقر والبطالة من خلال تبنيها لحزمة مشاريع شبكة الامان والسلامة الاجتماعية، وانني اجد ان المبالغ المرصودة في الموازنة لهذه الغاية غير كافية، وكم تمنيت ان تكون خطة الحكومة ممثلة في المساهمة الفاعلة في التنمية وذلك بتوجيه اكبر للموارد الذاتية وغيرها من موارد خارجية للانفاق الاستثماري من خلال تنفيذ المشاريع الكبرى، والمشغلة للعمالة على غرار ما قامت به حكومة الولايات المتحدة خلال سنوات الكساد والركود الاقتصادي المعروفة.

لقد تاكلت رواتب الموظفين المدنيين والعسكريين والمتقاعدين من جراء ارتفاع الاسعار المستمر ولتجسين مداخيل ومستوى معيشة هذه الفئات اصبح من الضروري ربط رواتبهم بنسبة التنظيم السنوية وكذلك اللجوء الى انجاز المشاريع الاسكانية لهم لتخفيف عبء السكن وتكاليفه المرتفعة، وكذلك فان هناك امكانية حقيقية متوفرة لدى مؤسسة الضمان الاجتماعي بشمول المتقاعدين بمظلة التأمين الصحي كخطوة اولى على طريق تطبيق التأمين الصحي الشامل لجميع منتسبيه، دون المساس بمقدراته المالية والتي هو ملك للاجيال القادمة، او فرص زيادة في نسب الاقتطاع للمساهمين.

السيد الرئيس.. حضرات النواب المحترمين،،

تستحوذ المسألة الزراعية على اهتمام الفعاليات الاقتصادية المختلفة لما لها تأثير مباشر على مستوى معيشة الناس ومطالبتي هناك تتركز بالاهتمام كذلك بزراعة الحبوب في سهول المملكة ودعم المزارعين لهذه المادة الاستراتيجية الرئيسية، فزراعة الحبوب لا تستهلك قطرة ماءً واحدة من المياه

الجوفية او مياه السدود او الانهار اذ تعتمد كلياً على الامطار الموسمية ويتعرض المزارع سنوياً لمخاطر الجفاف واصبحت اثمان البذار ومستلزمات الانتاج الزراعي واستعمال الآليات مرتفعة جداً وفي كثير من الاحيان تفوق قدراتهم المادية المحدودة، ومطالبتي هنا بان ترفع الحكومة اسعار شرائها للحبوب لهذا الموسم دعماً وتشجيعاً لهم في الاستمرار بزراعتها والتعلق بالارض مصدر كل الخيرات.

وكذلك اتوجه الى الحكومة بضرورة تجسيد ما جاء في خطاب جلالة الملك المعظم لها بضرورة اعادة النظر في اسعار الحبوب لتصبح على نفس مستوى الاسعار العالمية والتي هبطت كثيراً في الفترة الاخيرة.

واسمحوا لي الان بان اتقدم بهذه المطالب لدائرتي الانتخابية والتي اتشرف بتمثيلها وهي دائرة اربد الانتخابية:-

١ - أبدأ بمطالبة الحكومة بالاسراع بتنفيذ مشروع مجاري جنوب اربد، باعتباره مشروعاً تنموياً وحيوياً في المحافظة على البيئة ويستفيد من تنفيذ هذا المشروع اكثر من مئة الف مواطن.

٢ - وحفاظاً على سلامة البيئة والصحة العامة للمواطنين والكائنات الحية فانني ادعو الى وقف التشوه والتدمير الغير معقول والغير مبرر للطبيعة من جراء الاستعمال الجائر للمقالع والكسارات في منطقة مثلث الحصن - كتم - شطنا ووجوب ترحيل الكسارات الى الاماكن التي خصصت لها من قبل سلطة المصادر الطبيعية منذ فترة طويلة.

٣ - ومنذ بداية العام الحالي ٩٦ بوشر بتطبيق نظام التقسيمات الادارية الجديد حيث تم احداث بعض الالوية ومنها لواء بني عبيد ومركزه الحصن والذي لا يزال يفتقر الى جميع الدوائر الحكومية اللازمة لانجاز معاملات المواطنين اليومية مثل دوائر: المالية والاراضي والمساحة - التربية والتعليم - والاشغال العامة والزراعة والصحة - والتنمية الاجتماعية وغيرها. فالحكومة مطالبة بالبدء بفتح هذه الدوائر لاكمال كوادره الادارية وتخفيف المعاناة عن الناس.

وانني اعلن انني ملتزم بما سيجيء في كلمة جبهة العمل الوطني وشكراً سيدي الرئيس والسلام عليكم ورحمة الله.

سماحة نائب رئيس المجلس

الاستاذ صالح شعواطه وبعده طراد القاضي.

السيد صالح شعواطه

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس.. الاخوة الزملاء،،

للمرة الرابعة أقف امام مجلسكم الكريم لمناقشة مشروع الموازنة العامة وانني ابتداء اسجل اسفي البالغ لان هذه المجلدات التي

سلمت لنا وسميت مشـروع موازنـة، هـي مجلدات منسوخة الى حد كبير طبقاً لاصل مشـاريع الموازنـات السـابقة الا بعـض التغييرات الطفيفة فيها.. لكن الجوهر هـو الجوهر وبلا تغيير.

أيها الاخوة

يبدو لي وبمزيد من التمعن والتروي فيما اقول ان وزاراتنا الاربع الاخيرة لا يهمها الا ان تجتاز خط السباق وتحصل على موافقة المجلس النيابي، أما الجدية في التصـدي لمعالجة قضايا الوطن الداخلية الاقتصادية والاجتماعية والتموينية فهي جدية معدومة وهي معركة شعارات ليس اكثر من ذلك.

الموازنـة هـي المعيـار وهـي مقيـاس المصداقية وهي الفاصل بين الخط الاخضر والخط الاحمر، لم يعد مقبولاً أن تأتي حكومة وتجلد مجلس المنواب وتجلد الشعب بخطاب الموازنة ومشروع الموازنة وتترك للنواب الوقت الذي يطلبوه لمناقشته وهي في حقيقة لأمر تستنزف جهدهم وجهد الشعب ككل.. والمسار الداخلي لكل الحكومات يسير في الاتجاه الخاطىء وضد مصلحة الوطن وضد مصلحة المواطن.

كـل الحكومـات ملزمـة بـالتقيد بكتـاب التكليف السامي وكلها حـازت على الثقـة استناداً لقبولها والصياعها لكتـاب التكليـف وبعد الحصول على الثقة تضع الحكومات نفسها في موقع المعاداة لمصالح الشعب.

واذا اقتضـى الامـر ان تضـرب بكـل مكتسبات الشعب عرض الحائط فانهـا لـن تتوانى عن ذلك.. كل الحكومات ومنها هذه الحكومة جاءت بشعارات جميلة جداً على الصعيد الداخلي، ومنحتها انا الثقة من باب اعطاء الفرصـة لها بناء على شعاراتها وطروحاتها ولثقتي برئيسها.. امـا ان نجد الحكومة تبتعد يوماً بعد يوم عن شعاراتها وعن مصلحة الغالبية من فقراء هذا الشعب فالواجب يقتضـي منا وقفه محاسبة حقيقية، هذه الحكومة مثل غيرها قالت انها ستنصف المظلومين من هذا الشعب (الفقراء والطبقات المطحونة).

وأول ما بدأت برنامجها الاصلاحـي بدأته بالعدوان على هـؤلاء المسـحوقين، ونـرى تنفيعات بعض الوزراء لبعضهم البعض مثل عين قريبي في وزارتك واعين قريبك في وزارتـي ويـأتي بـه ويعينـه مستشـاراً فـي الوزارة وهو فاشلاً كان في عمله قبل التعيين وهم يخالفون كل القوانين والقسم عند حلف اليمين، فهذا هو بحد ذاته خيانة للقسم.

ووزيراً آخر يأتي ويضع مسؤولاً عاماً وهو اقل درجة من عدد كبير من الموظفين ودرجاتهم أعلى منه ويبدأ يشرق ويغرب كما يريد ويسلمه صلاحية مديراً عاماً في صحة اربد وأكثر من ثمانية أطباء اعلى واقدر منه وهذا اخطر شيء كمـا حصل فـي وزارة الصحة، وحصل تجاوز آخر في وزارة المياه

من قبل الامين العام، مدير سلطة المياه في اربد احضر المهندس محمود ابو الرب عنده موظفاً وهو اعلى منه درجة وكفاءة.

حذرنا طوال السنوات الماضية من اللعب بالنار وبالمساس بحق الفقراء وقلنا لدولة رئيس الوزراء السابق انني احمل مسؤولية استشراء الاجرام والجرائم وبشرته بدخول العمل الاجرامي المنظم للمملكة ان لم تسارع حكومته لانصاف التجمعات الشعبية الفقيرة والمخيمات واحزمة الفقر، وكذلك تجمعات الفقـر فـي الريـف والبـوادي، الا ان هـذه الحكومات جميعاً لا تريد ان تسمع او تعي مصلحة الوطن.. هي تريد ان تعتبر نفسها ممثلة البرجوازية الاردنية الغير وطنية.

معالي الرئيس.. الاخوة الزملاء،،

أعود ومن موقعي كمواطن تهمه مصلحـة الوطن ككل وتهمه مصلحـة امنـه لتحذيـر الحكومة مرة اخرى بضرورة معالجة ازمات البطالة ومعالجة قضايا الوطن بعدالـة.. وأول القضايا العادلة هي انصاف الفقراء وليس المن عليهم.. الفقراء لا يريدون المعونـة الوطنية لا يريدون ان يشحدوا بل يريدون حقـاً لهم ولأطفالهم.. يريـدون الأمـن الاجتماعي لكل مواطن يريدون عدالة في ايجاد فرص العمل.. يريدون خطة شمولية لمكافحة وانهاء البطالة.. وقبل ذلك يريدون خطة تنموية شمولية تأخذ بالاعتبار كل العناصر المطلوبة لهذه الخطة بما فيها خطة التعليم والتعليم العالي..

جاءت الحكومة لمعالجة البطالة وها نحن نرى ان معدل البطالة يزداد.. وها نحن نرى ان البطالة هي من نصيب الفئات الاقل حظاً والاقل رعاية لم نسمع ان ابن (س) أو (ص) من الناس عاطل عن العمل لان وظيفة هذا مقرره له قبل ان يتخرج اما ابناء الطبقات الفقيرة فهي الملزمة بان تعاني من البطالة.

لأن جهات معنية لا تريد اناسـاً فـي الوظائف العامة من أطياف معنية.. ولكن حذرنا من هذه الطريقة في التوظيف.. ولكن حذرنا بان يكون الوطن مزرعة لفئة على حساب فئة او لمنبت على حساب منبت ولكن حذرنا من ان يصبح الوطن كله فئة حاكمة من لون وفئة محكومة من لون آخر.. ان من يلعب هذه اللعبة لا بد انه يلعب بالنار..

أين وزارة الصحة والتربية والتعليم في اربد عن التسمم الذي حصل في مدرسة عمر المختار والامراض التي فتكت في بعـض الطلبة.

معالي الرئيس.. النواب الكرام،،

ان الحكومة الحالية ومن خلال قراءتي لمشروع الموازنة وخطاب الموازنة أراها لم تبدل منهج الحكومة التي قبلها ولم أرى في بنود الموازنـة مـا كنت قد طـالبت بـه سـابقاً

بتخصيص مخصصات واقية وكبير للاصلاح في البيئة الفقيرة وفي احزمة الفقر..

لم اشاهد في ابواب الانفاق وجود أي تقشف للوزارات والدوائر بل فيها الكثير من الزيادات عن الموازنة السابقة.

ومع ذلك تستمر حكومتنا رغم كل الامور، وحذرنا من الانفاق على حساب دافعي الضرائب والحكومة تستجيب حذرنا من عدم رعاية حالات الجنوح الاجرامي الناشئة عن الفقر ولم نجد الحكومة تخصص الا زيادة في ميزانيات الامن العام اما الميزانيات المطلوبة لاصلاح الجانحين ومعالجة اسباب الاجرام فهي في غير وارد الحكومة اما شعارات مكافحة الفساد فحدث ولا حرج.. مئات الاف قضايا التشكيلات بلا رصيد تعج بها المحاكم.. اما ما اسميناهم الحيتان الذي باعوا البلد والشعب واطعموها السموم والنفايات واختلسوا المال العام وباعوا ذمتهم هؤلاء لا تطالهم القوانين سبحان الله كيف تقف كل قوانين البلد عاجزة عن الامساك بمختلس من هؤلاء الكبار فاذا كان صغيراً صادته الشبكة.. اما ان نقول من اين لك هذا عندها تقوم الدنيا ولا تقعد..

اطالب الان بتفاعيل هذا الشعار وعرضه كتشريع ليصبح قانوناً.. ولتعلم الحكومة انها اذا كانت وهي تسعى لجذب الاستثمارات وأرى محاربة المستثمرين ورووس الاموال يحق لها ان تمسكت عن الفساد فهي مخطئة يجب ان يجتث الفساد وقبل كل ذلك.. انني اتساءل اين دور لجنة مكافحة الفساد، ونريد ان تعمل هذه اللجنة تحت الشمس وليس في الظل.. ونريد ان نرى جهدها يتحول للمحاكم.

أيها الأخوة..

الحديث يطول ولن ينتهي كالعادة.. وقبل ان اصل الى نهاية الحديث اعود للتساول اين تذهب اموال ميناء العقبة وايضا الربح المتحقق من الاتجار بالنفط العراقي الذي يباع لنا بشبه المجان..

وها هو العراق قد بدأ بكسر الطوق وعلى حكومتنا أن تحاول اصلاح ما افسدته لان العراق عمقنا الاستراتيجي وشقيقنا وضحى من اجل الامة العربية ومن اجلنا..

هذه نقاط أثيرها وعلى ضوء موقف الحكومة ساحدد موقفي من موازنة هذا العام.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

سماحة نائب رئيس المجلس

الدكتور طراد القاضي.

الدكتور طراد القاضي

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس، الاخت والاخوة الكرام،،

انني هنا احمل مطالب فئة من شعبنا الاردني الطيب وبعد ان سمعت مقدمة معالي وزير المالية وقرأت الابواب والفصول

والارقام الصماء، عدت الى قاعدتي لكي اكون اميناً على مصالحها فكان رأيهم هو السديد فتركت الارقام لاشرح الواقع المأساوي ليس استعراضاً انتخابياً لانه توبه غير النوبه.

أولاً : ازجي تحية لجلالة الملك القائد ومباركاً بالعام الجديد.

ثانياً : دعم جهازي الرقابة والتفتيش وجهاز مكافحة الفساد وتطوير انظمتها واعطاءها الصلاحيات المطلقة.

ثالثاً : اطالب الحكومة بشدة ان تعود الى رشدها وابلغها بان شعبنا في البادية الشمالية اسوة بكل ابناء الاردن اصبح على حافة الهاوية في الفقر وذلك اطالب بتخفيض لقمة الخبز والاعلاف والمواد المستعملة الضرورية لكل بيت ولا يغرهم مشاهدة المناسف عن البعض، فقلة المال وكثرة العيال واغلاق ابواب العمل والتجارة حطمت نفوس المواطنين.

رابعاً : ضبط الانفاق الحكومي الى اقصى الحدود ورفع رواتب صغار الموظفين والعسكريين فقط والاسراع باخراج اسكاناتهم الى الوجود.

خامساً : السنوات العجاف من القحط وغض الطرف من الحكومات السابقة والحالية عن احوال ابناء البادية، اوصلتهم الى حالة من اليأس والاحباط.

سادساً : اذا حقاً تعترفون بان البادية الشمالية جزء من الوطن لماذا قسمتموها الى قسمين قسم تحتفظ بالاسم والقسم الآخر الحق الى قصبة المفرق خلافاً لما حدث في الباديتين الوسطى والجنوبية لذا اطالب وهذه مطالب الشعب باحداث لواء آخر.

الاوضاع الصحية في البادية الشمالية ومحافظة المفرق ككل:

الاوضاع الصحية : من الاحصاءات الدقيقة فلكل ١٥٠٠ مواطن في محافظة المفرق عامة سرير واحد فقط (باستثناء م. النور التبشيري الذي سيعلن في كل لحظه) ولكن بقية المملكة سرير لكل ٦٠٠ مواطن وهذا ظلم وجور لا يقبل به الضمير ومخالف للدستور ولهذا ارجو تخصيص المبالغ لبناء مستشفى للقوات المسلحة حيث ان معظم السكان هناك اما عاملين او منتفعين من تأمين الخدمات الطبية الملكية. المرضى ينتظرون تحت الدرج او خارج باب م. المفرق لعدم وجود صالة انتظار، العيادات في حالة غير لائقة بناءً ونظافة وتجهيزاً. الحاجة الماسة الى وجود على ما لا يقل عن ثمان سيارات اسعاف لترابط فقط على طريق بغداد المفرق وطريق المفرق الزرقاء فتكون مجهزة بالاسعافات اللازمة والاتصالات لان في كل يوم نفقد الضحايا نتيجة الحوادث المؤسفة، مع العلم بان الوزارة امدت

المحافظة بـ (٣) سيارات اسعاف هذا العام، بناء مدرسة مساعدة ممرضات لان (٨٥٪) من العاملين في الجهاز الصحي من خارج المحافظة، وبناء سكن للاطباء، النقص الفادح في عدد الاطباء والاجهزة، المحافظة بحاجة ماسة الى وجود جهاز تصوير طبقي حيث لا يوجد فيها على الاطلاق.

الاوضاع التعليمية : المحافظة والبادية بحاجة الى مدارس ريادية متكاملة بالقرى الكبرى، وتركيز العناية بالمدارس تعليماً وانشائياً، انشاء ثلاث مدارس (مراكز حرفية) في الغرب والوسط والشرق من البادية وذلك لبعد المسافات.

المياه : انها لو قصدت الحكومة فهي متوفرة بكثرة وخاصة انها من حوض (جبل العرب) غير ان المواسير صدئه ومكسرة الناقلة خارج وداخل القرى مما يسبب فقدان ما معدله ٧٨٪ منها باعتراف المسؤولين ولقد شاهد احد وزراء الحكومة الموقرة الحالية ذلك بأم عينيه عدا ان هناك احياء لا تصل اليها المياه اطلاقاً، مثلاً الحي الجنوبي في بلدة حوشا، الحي الغربي في بلدة قاع، الحي الغربي في بلدة سبع صير، حي المنارة في صبحا، احياء عديدة في بلدة الحمراء والمغير وقضاء دير الكهف، الزعتري، والحرارة.

الاتصالات : البريد في بلدة الاكيدر اكثر من عام سحبت الاعمدة القديمة فانقطع الاتصال بالقرية كاملاً سوى الاتصال في بلدة السويلمه، ام السرب، الخط الشمالي المحاذي للحدود السورية.

الاشغال العامة : تكميل وصيانة الطرق الواصلة بين القرى والطرق الزراعية، المشكلة الكبرى تكمن في بلدية الخالدية والتي يزيد عدد سكانها عن خمسة عشر الفاً، الشارع الدولي القديم يمر من وسطها، وسمى الان بشارع الفاجعه، حيث لا يمضي اسبوعاً واحداً الا وتشيع القرية زهرة من الطلاب او الطالبات او شخصاً أخر، فانني اناشد الحكومة الرشيدة بعدما قامت البلدية بازالة العوائق احداث مسربين ووضع اشارات ضونية تحذيرية عند المرتفع ليقرب جامع خالد بن الوليد واخرى على مثلث الخالدية القوقا – الشارع العام.

كما يتوجب لكثرة الحوادث ايجاد اشارات تحذيرية عند مثلث سلطة المياه، الزعتري، مثلث مخفر ام الجمال مثلث، العاقب، عمره وعميره لكثرة الحوادث اليومية هناك ومعالي رئيس المجلس يشهد بذلك، تكملة شارع الابار من الزعتري وحتى شارع المفرق الخالدية (السعيديه الخالدية حفر بئر ماء خاص لبلدة الحمراء حيث صيفاً تنقطع المياه اسابيع عديدة ولا تأتي.

معالي الرئيس.. الحضور الافاضل،،

بلدة الزعتري تعاني من مشكلة منذ عام

١٩٥١ اصلحوا السكان قطعة صغيرة من اراضي الدولة مع انني سمعت وجاهياً في العقود الماضية اكثر من مرة بارشادات صاحب الجلالة باسماء واضعي اليد عليها واللذين يزرعونها ولم ينفذ ذلك، ودولة الاستاذ ابو عون، درس وضعها وجميع الاراضي من ذات الحوض المشابه لها والمحيطة بها من الجهات الاربعة سجلت لواضعي اليد عليها لانهم من الفئات المتنفذة املي من الحكومة الموقرة ومن رئيسها المحترم انصاف هؤلاء المساكين فوراً لبناء مساكن لابناءهم وهي صغيرة لا تتعدى ثلاثماية وقليلاً من الدونمات ولا خلاف بينهم عليها اطلاقاً ولا من المجاورين والدولة بغنى عنها، ولقد اودعت معاملتها والمخاطبات منذ ١٩٥١ الى الان عند دولة الرئيس المحترم، املي كبيراً وأمل اهل البلدة بالرد الايجابي من دولته ان شاء الله.

وزارة الاوقاف: بيوت العبادة مصدر الالهام الالهي وسمو الروح والاخلاق، تكاد تكون خالية من الوعاظ والخدم والمؤذنين والصيانة والعناية بها فرض من فروض ديننا الحنيف، والمقابر بحاجة الى اسوار حفاظاً على حرمة الاموات.

الزراعة : منذ عام ١٩٨٠ انتشرت الابار الارتوازية حتى قاربت الخمسماية بئر مصدر مياهها من حوض (جبل العرب) واصبحت الزراعة عشوائية وارتفعت اسعار المحروقات والكهرباء والماتورات، فافلس العديد من المزارعين المدانين اصلاً من مؤسسة الاقراض الزراعي ولذلك اطالب الحكومة بالنظر بعين الجد والعطف:

اولاً : الغاء الديون عن صغار المزارعين.

ثانياً : اعادة النمط الزراعي المخطط.

ثالثاً : ايجاد اسواق لتعريف الانتاج.

اراضي الدولة : الاراضي الغير مصطلحه وخاصة الحماد توزيعها على السكان الغير مالكين لاي قطعة ارض، وللطلبة الجامعين وحملة الدبلوم وحفر الابار الارتوازية بها، واقامة السدود الثابتة على العديد من الاودية التي لا تصب في مجرى سد الملك طلال.

هناك ارض تسمى "شيك صرة" فمنذ خمسين عاماً وانا اراقبها شخصياً من الصغر لا توجد بها الا عدة شجيرات ولم تستعمل الحكومة الا قطعة صغيرة منها في الجهة الشرقية "كحجر صحي" وتوجد عائلات من المنطقة لا تملك متراً واحداً ولا ارثاً فانني اطالب بتخصيص ولو ثلاث دونمات لكل عائلة للسكن فقط، وهذه العائلات فقيرة اباً عن جد.

الشباب : الشباب والشابات عماد الوطن وعدة المستقبل فاقامة النوادي والمراكز الشبابية ضرورة ملحة ارجو العناية بها، وكذلك العناية والتوسع في الجمعيات الخيرية وخاصة النسائية منها.

الصناعة : البادية الشمالية تقع على مفترق طرق دولية وتخترقها الى العراق وسوريا، والجزيرة والخليج ولتوفر الايدي العاملة فعلى الحكومة ان تلزم الشركات الوطنية بالخروج الى هذه المنطقة لسهولة الاستيراد والتصدير.

وشركة الاسمنت برجوة معالي رئيس مجلس ادارتها لنفتح فرع في البادية الشمالية لتوفر الخامات ولتخفيف تلوث البيئة في منطقة الفحيص والعاصمة "ولو بداية بفرن على الاقل".

الكهرباء والطاقة: هناك احياء كثيرة تقريبا في معظم القرى، منها داخل التنظيم ومنها على حدوده واصحابها أكل الدهر عليهم وشرب ينامون على السراج الذي لا يستعمل الآن الا في أواسط افريقيا.

١ – حي المرار غرب الاكيد بين مزارع الدجاج المضاءة في لواء الرمثا.

٢ – الحي الغربي من بلدة الزعتري اكثر من خمسين منزلاً.

٣ – الحي الممتد على الشارع الرئيسي الذي يربط بلدة الحمراء بطريق بغداد.

٤ – الحي الشمالي من بلدة السعادة طريق بغداد.

٥ – حي جسر الرويشد.

٦ – ناهيك عن عشرات الابار الارتوازية الملاصقة لخطوط الضغط العالي والتي توقف العمل بها نتيجة الافلاس.

البلديات والبيئة: مكب نفايات الشمال في القرب من بلدة الاكيدر والمشيرفة اصبح من اكبر المكاره الصحية والبيئية في العالم العربي.

فالناموس والذباب والروائح الكريهة تزعج قضاء سما السرحان وقضاء حوشا وحتى لواء الرمثا، والبحيرات القذرة العائمة تسبب نقل الامراض السارية كامراض التهاب الكبد الصفراوي، والتفوئيد، والدزنطاريا والاسهالات وغيرها، صيفة شتاء، ولذا يتوجب فوراً وقف على الاقل المياه العادمة ومعالجتها في محطة تنقية مدينة اربد.

هذا عدا انها ستلوث مصادر المياه المنتشرة بالقرب منها اصبح احداث بلديات حسب الجاه والوجاة فمنها الاخرى صغيرة اوجدت بها بلديات ولكن هناك ثلاث قرى الويسمه عدد سكانها اكثر من ثلاث الاف وبها مجلس قروي منذ عام ٨٤ وقرية سبع صير بها مجلس قروي منذ عام ٧٤ وهناك قرية المشرفة جنوب الخالدية وسكانها اربع الاف، نسمه ومعالي وزير البلديات المعلم بالمطالبات وشاهدها.

البطالة : البطالة التي اسميها انا دوماً ام الكبائر. هناك اعداد لا بأس بها من الباحثين

عن العمل من جامعيين وحملة الدبلوم والفقراء، وان حل معضلتهم اسهل ما يكون ولقد بعثت لدولة رئيس الوزراء المحترم ببعض من اسماءهم مرتبة وانني الان باقرب فرصة سأتقدم من دولته باسماءهم مجدولة لضرورة ايجاد عمل كل باختصاصه وكما ارجو بفتح باب التجنيد بالقوات المسلحة والامن العام وقوات البادية والحدود لبعض الشباب يخفف ذلك كثيراً من البطالة المدمرة للحالة الاجتماعية والاخلاقية، وتوزيع البعض على المؤسسات الرسمية والشركات الوطنية ومساعدة السائقين الذين لا يجدون عملاً وهم من الفئة السادسة والفئة الخامسة.

ان البطالة ايها الاخوة هي سبب رئيسي من اسباب الفقر وتدهور الاخلاق والجنوح فلنتصدى لها بكل همة الرجال الاوفياء.

وهناك في اقاصي الصحراء الشمالية يوجد بعض الاشخاص لا يحملون الجنسية الاردنية اقول بعض الاشخاص وليس الكل وانني اطالب بمنحهم الجنسية بعد التثبت من هوية اهلهم واقاربهم وتعريف وجهائهم آمل ذلك لان العدد الصحيح ليس كثيراً، فلم يحملوا لأنهم في السنوات الماضية كانوا يعملون في الرعي والتنقل من الازدن الى غرب العراق وشمال السعودية والان ولقد اغلقت الحدود فهم في ضائقة نفسية شديدة يعملون في التهريب وربما في تهريب المواد الخطرة آمل من وزارة الداخلية اخذ الاجراءات اللازمة بالسرعة الممكنة.

جامعة آل البيت: انشأت لتنمية البادية الشمالية ومحافظة المفرق ولكن للاسف نقصان المادة الحائل الوحيد دون تطورها واثبات غاياتها فهي بحاجة الى دعم مالي خاص وكافي لتستطيع القيام بمهماتها العلمية والخدمية للمنطقة وجهودها ليس فشلاً في ادارتها الحكيمة بل المادة هي السبب الحقيقي آمل انقاذها باسرع ما يمكن، لتقوم بدور ريادي عظيم، واطالب بانشاء صندوق للزكاة في جامعة آل البيت للطلبة الفقراء يسمى صندوق زكاة جامعة آل البيت الاسلامي.

معالي الرئيس.. الزميله والزملاء الكرام،،

بعدما نشاهد ونسمع من تعنت اسرائيل لذا اطالب بقوة بوقف كل تعامل وكل تطبيع وتجميد المعاهدة مع العدو الصهيوني. حتى يحصل الشعب العربي الفلسطيني على كامل حقوقه واقامة دولته المستقلة وانسحاب اسرائيل الكامل والشامل من الاراضي العربية السورية الى حدود الرابع من حزيران والانسحاب الكامل من الاراضي اللبنانية المحتلة بالسرعة القصوى، والمطالبة برفع الحصار عن الشعب العراقي البطل. اليس للاردن ايها الاخوة حضن الاحضن الامة العربية، حقيقة لا يمكن لاي انسان ان يتجاهلها هي ان سوريا الشقيقة والعراق